# الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الغير منتظمة في ظل جائحة كورونا دراسة تطبيقية بمحافظة الاسكندرية

**د. أسماء محمد عباس ابراهيم***
asmaa.m.abbas@alexu.edu.eg

## ملخص

يسعى الهدف الرئيسي للبحث في الكشف عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على فئة العمالة الغير المنتظمة نتيجة انتشار فيروس كورونا المستجد المعروف بكوفيد١٩. ويسعى البحث لرصد أهم الآليات التي اتبعتها المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني في المجتمع المصري لتحقيق الحماية والضمان الاجتماعي لتلك الفئات. وقد أكدت الدراسة أن فئة العمالة الغير منتظمة من أكثر الفئات تضرراً نتيجة للغلق الجزئي وسياسة التباعد الاجتماعي التي فرضت نفسها على العالم اجمع. وتتمثل أهمية البحث النظرية في **الاستعانة بنظرية مجتمع المخاطر** نتيجة للأزمة التي فرضت نفسها في **ظل العولمة** مقابل سياسة الغلق والتباعد. وقد اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** لوصف وضع قائم تعرض له المجتمع وبالأخص فئه العمالة الغير منتظمة والمتمثلة في عمال البناء والتعمير، تزامناً مع قرارات الدولة المصرية بوقف تراخيص البناء. وقد استخدمت الباحثة اداه الاستبيان لجمع بيانات الدراسة من عدد ٥٠ مفرده تم جمعها بطريقة كرة الثلج، كما قامت الباحثة بتطبيق دليل مقابلة مع أعضاء الغرفة التجارية بالإسكندرية بشعبة البناء والتعمير. وحاولت الباحثة الاجابة على تساؤل رئيس مؤداه: ما الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئات العمالة الغير منتظمة نتيجة تفشي فيروس كورونا؟ وما الآليات التي اتبعتها المؤسسات الرسمية في مصر للتخفيف من مخاطر ذلك الوباء؟ وخرجت الدراسة **بمجموعة من النتائج** أهمها **تأثر** تلك الفئة سلبياً وفقدانها للدخل الاقتصادي، **عدم توافر** مظلة حماية اجتماعية وصحية لهم. مثل تلك التي يستفيد منها العاملون في القطاع الاقتصادي الرسمي، **وعدم توفر** ضمان اجتماعي لمواجهة

* مدرس بمعهد العلوم الاجتماعية -كلية الآداب- جامعة الاسكندرية

الشيخوخة والعجز والمرض وإصابات العمل. عدم وجود نظام مقنن لمساعدة عمال البناء سواء من رجال الاعمال أو مؤسسات المجتمع المدني أو غرفة التجارة المصرية.

**الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، مجتمع المخاطر، العمالة الغير منتظمة، الاقتصاد الغير رسمي، الازمة.**

**مقدمة:**

يعيش الكثير من فئات العمالة الغير منتظمة، حالة من البطالة المؤقتة عقب قرار الحكومة الصادر من وزارة التنمية المحلية، بإيقاف إصدار تراخيص أعمال بناء المساكن الخاصة أو توسعتها أو تعديلها أو تدعيمها، مع إيقاف أعمال البناء الجاري تنفيذها بمحافظة القاهرة الكبرى والإسكندرية وعواصم المحافظات، ما أدي إلى تفاقم الأعباء المادية على من يعمل بهذا القطاع وخاصة فئة عمال البناء وقطاع المقاولات الذي يضم "النجارين، الحدادين، السباكين، البنا، وعمال الآلات، والنقاشة، والمحارة، ومحلات السيراميك، ومواد البناء "وغيرهم. وتمثل نسبة العمالة الغير رسمية في مصر أكثر من ٤٠٪ من قوه العمل في المجتمع المصري، البالغ عددهم نحو ٣٠ مليون عامل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: تقرير العمالة الغير رسمية : ٢٠١٩) فما مصير هذه العمالة بعد وقف تراخيص أعمال البناء؟ وفي آخر إحصائيات للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، قدر عدد العمالة غير المنتظمة بحوالي ٣٠ مليون عامل مصري يعملون بالقطاع الغير رسمي يمثلون فئة الصناع والتجار والتي تعمل في الخفاء وهدفهم الأول هو الحصول على الربح اليومي السريع دون الالتزام بأي أعباء مالية سواء تأمينية أو ضريبية. وقد جاءت جائحة كورونا لتفرض ما يسمى

بسياسة التباعد الاجتماعي Social distancing وفي ظل تلك السياسة ظهرت أوضاع اجتماعية واقتصادية كبيرة على مستوى العالم وفي المجتمع المصري أهمها "الغلق التام أو الجزئي" لأنشطة الحياة اليومية، وفي بعض الدول تم فرض سياسة حظر التجوال المتبعة في الحروب والثورات للحفاظ على رأس المال البشري وتحقيق الأمن الاجتماعي. وفي ضوء ذلك نجد أن جائحة كورونا تعد أزمة مجتمعية نأمل أن تكون مؤقتة وعابرة مثلها مثل الأمراض والأوبئة التي انتشرت على فترات من الزمن وتم التوصل لحلول لها. ومن أهم الآثار والتغيرات الاجتماعية التي فرضتها جائحة كورونا هي عدم الاختلاط وعدم التفاعل الاجتماعي بين الأفراد بعضهم البعض، وضرورة فرض مسافات تباعديه وإجراءات احترازية لمنع انتشار الوباء. كل ذلك يعد ضد الطبيعة البشرية حيث تنشأ المجتمعات على التواصل والتفاعل فيما بينهم. جميع ما سبق جعل الدولة المصرية تعتمد آليات جديدة تكاتفاً مع كافة المؤسسات الرسمية والغير رسمية لخلق فرص للتعايش في ظل انتشار الوباء حيث وضعت مصر العديد من الاليات بدءً من تشكيل لجنة وزارية عليا لإدارة الأزمة، وتخصيص مبالغ لمواجهة الازمة، إضافة إلي وضع خطط للتعايش مع هذا الوباء وتتمثل هذه الاليات في متابعة جميع المجالات والقطاعات منها على المستوى (الصحي– وقطاع الاعمال– والتعليم– ومنظمات المجتمع المدني– والمستوى الاعلامي في برامج التوعية المجتمعية من ناحية وفي تعظيم وتقدير الدور الذي يقوم به العاملون في القطاع الطبي الوقائي والحميات بأنهم – جنود الجيش الأبيض). وسوف تركز الباحثة في تلك الدراسة على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي حلت على فئة العمالة الغير منتظمة (العمالة اليومية) نتيجة انتشار وباء كورونا، وابراز

أهم الاليات والمقترحات للحد من خسائره التي تعرضت لها تلك الفئة جراء عمليات الغلق الجزئي والكامل للأنشطة الاقتصادية وحظر التجوال.

**أولاً مشكلة الدراسة :**

في إطار سياسة التباعد التي فرضتها جائحة كورونا على الجميع تركت تلك الجائحة ومازالت تترك أوضاعاً وتغيرات عديدة، ومن أهم تلك الأوضاع هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي على القوة العاملة في المجتمع المصري. وتتناول الباحثة تفصيلا تلك الاوضاع التي يمارسها الوباء في انخفاض أعداد التوظيف سواء من حيث الوظائف أو ساعات العمل الإجمالية. ومع تزايد عدد ساعات الغلق الجزئي أو الكلي التي تقيد الاعمال وحركة الغالبية العظمى من العمال أصبح من الصعب بالنسبة للكثيرين الحصول على فرص للعمل أو زيادة لدخلهم. فقد أثرت الجائحة على عديد من أنشطة قطاع الخدمات كالسياحة– والتعليم– والبناء– والخدمات الغذائية– وتجار التجزئة– وعمال المقاهي– والتصنيع– وما شابه ذلك. وتجد الباحثة انه بالإضافة لهجوم فيروس كورنا المستجد، جاء استمرار وقف تراخيص البناء في المدن والريف والتي تعد قضية في غاية الأهمية، فهناك ملايين العمال مصدر رزقهم الوحيد يرتبط بنظام العمل اليومي في قطاع التشييد والبناء. بل كنا نشاهد العشرات منهم يجلسون على الأرصفة وفي أماكن وتجمعات ومقاهي معروفة ومعلومة ومعهم أدواتهم ومعداتهم، ينتظرون مسئولي الشركات والمقاولون في الساعات الأولى من الصباح ليتوجهوا بصحبتهم وممارسة أعمالهم اليومية. إلا أن هذا المشهد اختفى بعد قرار الدولة بوقف تراخيص البناء واقرار المصالحات في البناء المخالف وبالتالي تعطل هذا القطاع الحيوي، الذى كان يضم أكبر نسبة من العمالة

اليومية والطبقات الكادحة الذين يحصلون على دخلهم اليومي من عملهم في قطاع التشييد والبناء ويحصلون على دخل يكفيهم وأسرهم من الحاجة والعوز، إلا أن قرار وقف تراخيص البناء منذ إبريل ٢٠٢٠ م مثل لهم مشكلة كبرى، فتحول أغلبهم "بدون عمل"، وتحول العمل للجلوس على المقاهي إن كانت المقاهي غير مغلقة. ومنهم من عادوا إلى موطنهم الاصلي في محافظات الصعيد، والوجه البحري، ومنهم من لجأ للبحث عن عمل آخر ومن كان حظه أفضل تمكن من العمل بمشروعات العاصمة الإدارية والمدن الجديدة، أو المشروعات القومية، فمازالت أنشطة البناء فيها تعمل بصورة منتظمة ولم تتوقف. وتشير الإحصاءات الدولية أن ما يقرب من ملياري شخص يعملون بشكل غير رسمي على مستوى العالم معظمهم في الاقتصادات الناشطة والنامية (international labor organization – monitor 2ndediion:covid and work updated and analysis, 7April2020). ومن هذا المنطلق نجد أن الاقتصاد الغير رسمي يساهم في الحد من البطالة وزياده الدخل وتوفير سبل العيش. ونجد أن عمال الاقتصاد الغير رسمي يفتقرون للحماية الأساسية التي توفرها وظائف القطاع الرسمي بما في ذلك تغطية الحماية الاجتماعية. كما انهم محرومون من الوصول لخدمات الرعاية الصحية وليس لديهم بديل للدخل أذا توقفوا عن العمل. كما يميل العمال غير الرسميين في المناطق الحضرية الى العمل في القطاعات الاقتصادية التي لا تنطوي فقط على مخاطر عالية للإصابة بالفيروس. وفي المجتمع المصري يطلق على عمال القطاع الغير رسمي العمالة الغير منتظمة أو العمالة اليومية. وفي أكتوبر ٢٠٢٠م أعلن وزير القوى العاملة أن عدد العمالة الغير منتظمة التي قامت بالتسجيل وتحديث بياناتها على موقع الوزارة بلغ عددهم ستة ملايين واثنتان وعشرون ألف

عامل(أحمد فودة: اليوم السابع، الجمعة ٢٠٢٠/١٠/١٦) .وفي ضوء ما سبق تتبلور **مشكلة الدراسة** في تأثير جائحة كورونا على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمالة الغير رسمية (الغير منتظمة واليومية) والتركيز على أهم الاليات والحلول التي اتخذتها المؤسسات الرسمية في المجتمع المصري لتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتلك الفئات.

**ثانيا: أهمية الدراسة :**

بناء على ما تقدمه الدراسة الحالية من بيانات ومفاهيم مستمدة من الواقع الفعلي لأوضاع العمالة الغير منتظمة والمتأثرة اقتصاديا واجتماعياً سواء بالقرارات الحكومية او بالوباء العالمي كوفيد-١٩. فقد تكون تلك الدراسة وغيرها من الدراسات المشابهة مرشداً و دليلا علمياً للباحثين المهتمين بدراسة إدارة الأزمات وتأثيرها اجتماعياً واقتصادياً على المواطنين. ونتيجة للاهتمام العالمي بدراسة الأزمة وخاصة أزمة كوفيد- ٢٠١٩ ولتلك الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية تتمثل الأهمية **النظرية** في ضوء تطبيق "نظرية مجتمع المخاطر" التي صاغها العالم الألماني أولريش بيك Ulrich Beck ونظرية العولمة لأنتوني جيدنز Anthony Giddens ومدى اختبار هاتين النظريتين لدراسة الأزمة الراهنة محل الدراسة وما يمكن أن يفيد الدراسة في رصد وتحليل واقع الازمة على فئة العمالة الغير منتظمة والمتمثلة في عمال البناء والتعمير واصحاب المقاولات والتأصيل لقضية وأزمة عالمية مستحدثه أصبحت تهدد المجتمعات دون استثناء والتي طرأت على جميع الدول بأنواعها (النامية والمتقدمة) كما تتمثل الاهمية النظرية في عرض أحدث الدراسات النظرية والعلمية التي استخدمها باحثون في مجتمعات ودول أخرى في تجاربها لمحاربة ذلك الوباء اللعين. وذلك بهدف تقديم

الوعي ويد العون في المساعدة لمواجهة تلك الازمات وإدارتها. أما الأهمية **التطبيقية** للدراسة فتتمثل في محاولة الوصول لمجموعة من النتائج والتوصيات والمقترحات الداعمة لحل الازمة لتعزيز فرص متخذي القرار بالمؤسسات الحكومية والمنظمات المنوطة بإدارة الأزمات من جهة، ولتمكين فئات العمالة غير المنتظمة من مواجهة الحياة ومواجهة الأزمة، وقامت الباحثة بتطبيق استمارة البحث الميداني على عينة عشوائية تم جمعها بطريقة كرة الثلج snow ball scattering قوامها ٥٠ فردا من عمال البناء واصحاب المقاولات وتم ايضاً تطبيق دليل مقابلة مع أعضاء الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية بشعبة البناء والتعمير.

**ثالثاً أهداف الدراسة:**

تنطلق الدراسة وتسعى لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في الكشف عن أهم الاستراتيجيات التي تبنتها المؤسسات الرسمية بالدولة المصرية من منطلق مظلة الحماية الاجتماعية، وإدارة اقتصاد مجتمع الأزمة في ضوء المخاطر الناجمة عن تداعيات وأثار أزمة فيروس كورونا المستجد وتأثيراتها على العمالة الغير رسمية وينبثق من ذلك الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلي:

١- **التعرف** على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على عمال البناء والتعمير عقب القرارات الوزارية بوقف تراخيص البناء واقرار المصالحات في ظل ازمة كورونا.

٢- **الكشف** عن مظلة الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة والمؤسسات الرسمية للعمالة غير المنتظمة .

٣- **الكشف** عن الآثار الاجتماعية والثقافية لأزمة فيروس كورونا.

٤- **رصد** دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة بتوفير الحماية الاجتماعية لفئات العمالة الغير منتظمة.

**رابعاً: تساؤلات الدراسة :**

تسعى الدراسة الحالية للإجابة على تساؤل رئيسي يتمثل في " ما الاثار الاجتماعية والاقتصادية التي مازالت تتركها أزمة فيروس كورونا على فئات العمالة الغير منتظمة؟ وما هي الاليات والقرارات التي اتبعتها المؤسسات الرسمية في مصر للتخفيف من مخاطر ذلك الوباء ؟ وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها ما يلي:

١- ما الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لفئة عمال البناء والمقاولات المرتبة على أزمة كورونا وقرارات وقف التراخيص والبناء؟

٢- ما إجراءات الحماية الاجتماعية التي تتبعها شعبة البناء والتعمير بالغرفة التجارية المصرية للحد من الازمة بعد تداعيات فيروس كورونا ووقف تراخيص البناء؟

٣- ما التغيرات الثقافية التي طرأت على المصريين في ظل ازمة كورونا؟

٤- هل هناك دور فعال لمؤسسات المجتمع المدني بجانب المؤسسات الرسمية في توفير مظلة حماية اجتماعية لمتضرري أزمة كورونا؟

**خامساً: مفاهيم الدراسة:**

**١- الازمة Crisis**

للأزمة أنواع متعددة منها الاقتصادية والاجتماعية والادارية والبيئية (الطبيعية). والازمة جزء من نسيج الحياة الانسانية في أي مجتمع وهي سمة من

سمات الحياة . وأصبح مصطلح الازمة Crisis من المصطلحات الشائعة في عصرنا هذا وفي لغتنا اليومية مثل الأزمة الاقتصادية والتي تعد من أهم أزمات الشرق الأوسط. والازمة لغوياً تعني الشدة أو القحط في قاموس مختار الصحاح وفي القواميس العربية المتخصصة في علم الاجتماع والسياسة يقصد بالأزمة انها نقطة تحول أو حالة متوترة للانتقال من حالة مستقرة لأخرى أقل استقراراً.

وتعرف الأزمة على انها لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الاداري الذي يصاب بها، ومشكلة تمثل صعوبة حادة أمام متخذ القرار وتجعله في حيرة بالغة فيصبح أي قرار يتخذه داخل دائرة من عدم التأكد وقصور المعرفة واختلاط الاسباب بالنتائج والتداعي المتلاحق الذي يزيد من درجة المجهول في تطورات ما قد ينجم عن الازمة(جاد الله: ٢٠١٠،ص٦) .

وفي تعريف آخر للأزمة: هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد، أي هي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم والعادات اليومية والمصالح الجوهرية للدولة. مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وذلك حتى لا تتضخم وتنفجر الأزمة .(Barton:1993,p.2) . كما تعرف أيضاً بأنها " نقطة تحول في سلسلة من الاحداث المتتابعة، مما ينتج عنها درجة عالية من التوتر تؤدي الى نتائج غالباً ما تكون غير مرغوبة وخاصة في حالة عدم وجود استعداد أو قدرة على مواجهتها (محي،١٩٨٨،ص٣٤).

وتعد الازمة بمثابة خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام الاجتماعي، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام وتتسم الأزمة غالباً

بعناصر المفاجأة وضيق الوقت ونقص في المعلومة بالإضافة إلى عوامل التهديد المادي والبشري(عبدالحميد:٢٠٠٠،ص٢٦). وتعرف الأزمة في قاموس Webster بأنها موقف يمثل نقطة تحول اما نحو الأسوأ أو الأفضل وهذا الموقف يواجه الدول والافراد والجماعات والمنظمات بمختلف أنواعها (Webster:1999,p.495) وحتى تصبح الدول والمجتمعات قوية في مواجه أزماتها عليها إتباع منهج إدارة سليم ومخطط حتى يتمكن من مواجة المخاطر والحد من العواقب التي تسببها الأزمة. وإدارة الأزمات في حد ذاتها تعني "العمل على تجنب تحول النزاع الى صراع شامل بتكلفة مقبولة لا تتضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية على مستوى العلاقات الانسانية.

ارتبط مصطلح إدارة الأزمات Crisis Management ارتباطاً قوياً بالإدارة العامة والاستراتيجيات فإدارة الأزمات نشاط هادف يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغير مسارها لصالح المنظمة (Bundy:2017,p2-3) .

وتصنف الأزمات إلى نوعين (أزمات مادية- أزمات معنوية)

أ- **الأزمات المادية:** وهي تدور حول محور مادي مثل أزمة الغذاء – السيول- العمالة- انخفاض المبيعات وهي جميعها تدور حول شيئ مادي ملموس يمكن التحقق منه ودراسته والتعامل معه مادياً وطبيعياً بأدوات مختلفة، مثل فقدان جزء كبير من المال.

ب-**الازمات المعنوية:** وهي تدور حول محور غير موضوعي يرتبط بذاتية الاشخاص المحيطين بالأزمة مثل أزمة الثقة والمصداقية والولاء والانتماء. الخ. وهذه الأزمات جميعها تدور حول محور معنوي شخصي غير ملموس لا يمكن الامساك به مادياً انما التعامل معه يكون من خلال المضمون (رشاد:٢٠١١،ص٩٣) .

وتستخلص الباحثة مفهوما اجرائياً للأزمة: **بانها "موقف يتعرض له الأشخاص والمجتمعات نتيجة تحولات محلية أو عالمية تؤثر على المجتمع وينتج عن تلك التحولات مخاطر اما اجتماعية او اقتصادية او ثقافية، قد تؤدي إلى الخلل وعدم التوازن في البناء المجتمعي.**

**٢ - الجائحة: Pandemic**

هي وباء عام ينتشر بين البشر في اكثر من مكان ويمتد لأكثر من قارة ليصل لكافة أرجاء العالم.(ملكاوي:٢٠٢٠،ص٨) أما الوباء Epidemic يعرف بأنه زيادة مفاجأة وسريعة في عدد حالات المرض على نحو أعلى من المتوقع في مجتمع معين ويمتد الوباء لرقعة جغرافية أوسع .

تحدث الجائحة لتؤثر على البيئة والكائنات الزراعية من ماشية ومحاصيل زراعية وقسمت منظمة الصحة العالمية دورة حدوث الجوائح من خلال تصنيف من ستة مراحل (سارانتشي:٢٠١٥،ص٢٦) .

- المرحلة الاولى : فيروس يصيب الحيوان لكنه لا يسبب عدوى للبشر.
- المرحلة الثانية : فيروس يصيب الحيوان أدى لعدوى البشر.
- المرحلة الثالثة : فيروس أدى لإصابة حالات متفرقة وإصابة جماعات ولكن لازال غير كاف لحدوث وباء في المجتمع الذي أصيب بالعدوى.

- المرحلة الرابعة: وهي مرحلة خطر يحدث بها وباء يكاد يكون قريباً وكافياً لحدوث وباء في المجتمع المحلي.
- المرحلة الخامسة: العدوى باتت منقولة من شخص لآخر وقد تسبب حدوث إصابات في بلدين مختلفتين موجودين في إقليم واحد.
- المرحلة السادسة: وفيها الوباء بات عالمياً وسجلت إصابات في إقليمين مختلفين أثنين على الأقل حسب توزيع الأقاليم التي حددتها منظمة الصحة العالمية.

ويستخدم هذا التقسيم لقياس مراحل تطور جوائح الأمراض المعدية بشكل عام كما يستخدم بشكل كبير في تتبع مراحل تطور جوائح الأنفلونزا وذلك لتسهيل عملية تتبعها وفهمها. وتعبر المراحل الثلاث الأولى عن عملية التأهب وذلك لتخطيط الوسائل المناسبة لصد الجائحة . بينما تشير المرحلتين الرابعة والخامسة هي تطور للجائحة وتستلزم وسائل الحد والسيطرة على الانتشار أما المرحلة الأخيرة تهدف للتأكد من إنهاء الجائحة. أما الأمراض المستجدة هي الأمراض المعدية التي ظهرت مجدداً ولم تكن معروفة من قبل، أما الأمراض المنبعثة أو المعاودة فهي التي عادت للظهور بعد اختفائها وقد تكون الأمراض المعدية الجديدة نشأت نتيجة لتحول أو تطور موروثات وراثية للكائنات المسببة للمرض من جراثيم وفيروسات وغيرها. وقد تعود الأمراض المعدية القديمة والتي كانت نادرة الحدوث أو بعد انقراضها أقوى مما كانت عليه نتيجة عده عوامل منها مقاومة العامل المسبب للمرض للأدوية والمضادات الحيوية المستخدمة أو نتيجة ضعف وإنهاء المنظومة الصحية في المجتمع وغيرها من العوامل وتتمثل خطورة هذه الامراض المعدية في قدرة بعضها على الانتشار السريع مسببة أوبئة

وجوائح مما يشكل ذلك خطراً عالمياً وتهديداً للأمن الصحي لما قد ينتج عنها من خسائر مادية في الأرواح سواء بشرية أو حيوانية، وخسائر في الاقتصاد العالمي وحالات الزعر والهلع بين البشر، خاصة إن لم يتوافر لها علاج أو لقاح مضاد وفعال مما يجعل السيطرة عليه صعبة جدا.(سارانتشي: ٢٠١٠،ص٢٨) **وعن جائحة فيروس كورونا المستجد – كوفيد ١٩** يتكون فيروس كورونا من الفيروسات التي تسبب أمراض متنوعة للإنسان كالزكام ونزلات البرد العادية ومتلازمة كورونا الشرق الأوسط التنفسي(Mers-cov) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس Sars-(cov1) ويعد فيروس كورونا المستجد (Sars-cov2) اسماً رسمياً للفيروس الجديد في (١١/نوفمبر/٢٠٢٠) وتم اختيار هذا الاسم لارتباط الفيروس جنينياً بفيروس كورونا الذي سبب فاشية متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) في عام ٢٠٠٣م . وأعلت اللجنة ومنظمة الصحة الدولية أن كوفيد ١٩ هو الاسم الرسمي لهذا المرض الجديد الذي يسببه الفيروس. وأوضحت منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات أن التركيب البنائي للفيروس يتكون من غشاء بروتيني يبلغ قطرة ٥٠-٢٠٠ نانوميتر ويغلف بداخلة الحمض النووي الخاص بالفيروس RNA. وكباقي الفيروسات " التاجية " يتكون الفيروس من أربعة من البروتينات تسهم في تكوين هيكل جسم الفيروس منها البروتين(S) الذي يشكل النتوءات الشوكية الموجودة على سطع الفيروس وتمنحه الشكل التاجي المميز (ملكاوي:٢٠٢٠،ص١٧) .

تظهر أعراض فيروس كورونا المستجد في صورة حمى وصداع وارهاق وسعال جاف، وقد يصاب بعض المرضى باحتقان الأنف والصاد الحاد والتهاب الملتحمة وفقدان حاسة الشم والتذوق، وظهور طفح جلدي أو تغير في لون

أصابع اليدين والقدمين. وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ بشكل تدريجي، وقد يصاب بعض الاشخاص دون أن يشعروا إلا بأعراض خفيفة جدا ويتعافى منها البعض دون الحاجة لعلاج. ولكن يمكن أن تزيد الأعراض بالمرض وتصل لصعوبة التنفس والاحتياج لوضع أنبوب الاكسجين الصناعي وفي تلك الحالة قد تزداد مخاطر الاصابة بمضاعفات قوية لو كان المصاب من المسنين أو ذوي الأمراض المزمنة كمرضى السكر – والقلب – وأصحاب ضغط الدم المرتفع وأمراض الرئة والسرطان، وقد يتسبب في النهاية لبعض المصابين بالوفاة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩) .

**وعن تاريخ الاوبئة والامراض في المجتمع المصري فقد** فتكت الأمراض والأوبئة بعشرات الألاف من المصريين، ومن أهم الأمراض التي أصابت المصريين هي الطاعون والكوليرا والملاريا والجدري والتيفود، إضافة للأمراض المستوطنة التي كادت أن تصيب المصريين قديماً مثل البلهارسيا والانكلستوما وأمراض العيون والأمراض المزمنة كالسكري والقلب والدرن الرئوي (سعد،٢٠١٩،ص٩٠) ومن أهم الفترات التاريخية التي أصيب فيها المصريون بالأمراض والاوبئة من عام (١٧٩٨–١٨١٣) وهي فترة مجيئ الحملة الفرنسية على مصر وما اعقب خروج الحملة من فوضى وصراع على الحكم والسلطة وإهمال أمور الدولة وما تبع ذلك من انتكاسة صحية أستمرت حتى ١٨١٣. الى أن بدأ محمد علي باشا بالاهتمام بالأمور الصحية . ويعد موضوع الأمراض والأوبئة من الموضوعات الهامة التي تلقي الضوء على المزيد من المعلومات عن الحياة الاجتماعية. وأيضاً عن الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي للمجتمع والذي أثر وقتها على تفاقم وسوء الوضع الصحي للمجتمع المصري. وتعد الحملة الفرنسية أحد أهم

الأسباب في انتشار الأمراض والأوبئة في المجتمع المصري بسبب انفتاح مصر على الثقافة الأوروبية. إلى أن جاء عام ١٨١٣ وكان بداية الاصلاحات الطبية على يد محمد علي. ولقد ساهم سوء الأحوال وانتشار الجهل والفقر لسوء الأحوال الصحية، كما ساعدت العديد من العوامل كإهمال المشروعات الصحية وانتشار الخرافات والاعتماد على الطب الشعبي، وتأخر التعليم، لتفشي كثير من الأمراض التي عانت منها البلاد مثل الأمراض الجلدية حيث كان الجدري آن ذاك أكثر شيوعاً وكثيراً ما اجتاح قرى في ريف مصر بأكملها وفتك بالكثير من سكانها. كما كان الجدري وقتها وباءً مخيفاً وقاتلاً للأطفال فواجهته الحكومة بتوفير المصل المضاد له ومحاولة القضاء علية، وحل تلك الازمة في ذلك الوقت الى أن انكمش ذلك الوباء وندرت الاصابة به. (عبدالعزيز ،عبدالعال،٢٠١٦،ص١٦٧)

أخيرا نستخلص ان الحالة الصحية في مصر في أواخر القرن الثامن عشر قبل مجيئ الحملة الفرنسية بسنوات عانت مصر من تدهور الأحوال الصحية نتيجة لانتشار الأوبئة والأمراض الوافدة اليهم ، نتيجة الانفتاح على الخارج ومجيء الاستعمار الأوروبي حيث كان الحكام في مصر في ذلك الوقت مشغولون بالمقاومة وحماية البلاد من الاستعمار. كما أن قلة عدد المستشفيات وقلة عدد الأطباء في ذلك الوقت أيضاً سبباً رئيساً في عدم استيعاب المرضى ومعالجتهم.

**٣- عمالة القطاع الغير رسمي**

يقدر عدد العمالة غير المنتظمة، من خلال ما صرح به من إحصاءات تقديرية لقوة العمل بالقطاع غير الرسمي والذي يضم "عمالة يومية وعمالة موسمية بنحو ٥٥% من إجمالي القوى العاملة في مصر(الجهاز المركزي للتعبئة العامة

والاحصاء،٢٠٢٠)، بعد استثناء العمالة العاملة في قطاع الزراعة، وبالتالي فهم يُشكلون الجزء الأكبر من العملية الاقتصادية، ومنذ عام ٢٠٠٤ تم تخفيض أعداد العمالة غير المُنتظمة من كشوف وجداول التأمينات الاجتماعية لتصل إلى قرابة ٩٠٠ ألف عامل، بعدما كانت تبلغ نحو ٥ ملايين و٧٠٠ ألف عامل، بحسب تقرير صادر عن وزارة القوى العاملة في عام٢٠١٧ (تقرير وزارة القوى العاملة: احصائية العمالة الغير منتظمة: ٢٠١٧). وكما هو متداول فإن وزارة القوى العاملة لا تملك قاعدة بيانات للعمالة اليومية، خاصة فيما يتعلق بجزء عمالة قطاع التشييد والبناء، رغم أن عدد شركات البناء والتشييد يبلغ ٣٥ ألف شركة مقاولات، يعمل فيها بشكل دائم ومؤّمن عليه نحو ٣.٥ مليون عامل (احصائية غرفة التجارة المصرية بالاسكندرية:٢٠٢٠). وفي تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الصادر عام ٢٠١٩، يكشف أن إجمالي قوة العمل بلغت ٢٧ مليون عامل، فضلًا عن وجود نحو ٢.٨ مليون منشأة اقتصادية (تقرير جهاز التعبئة العامة والاحصاء: احصائية عمال البناء: ٢٠١٩).وأضاف التقرير أن هناك مليون شخص يعملون داخل المنشآت الاقتصادية المملوكة للدولة، و٨.٣ مليون يعملون في القطاع الخاص، وأكثر من ١٣.٥ مليون خارج المنشآت الاقتصادية. كما أن ٩٧% من إجمالي المنشآت يعمل بها أقل من عشر عمال.(غرفة التجارة المصرية : شعبه البناء والتعمير بالإسكندرية:٢٠٢٠)، يبلغ عدد العمالة غير المنتظمة والتي تعمل دون غطاء تأميني تبلغ نحو ١٤ مليون عامل، بينما يصل عدد العمال المُؤمن عليهم داخل المنشآت نحو ٦ ملايين عامل من إجمالي العاملين، وبلغ عدد من يعملون بعقود عمل خارج المنشآت نحو ١.٨ من الإجمالي. ويستحوذ نشاط قطاع البناء والتشييد على نحو ٣.٥ مليون عامل، وأخيرًا القطاع العقاري والتأجير بنحو ٢٩ ألف عامل وفي ضوء ما

سبق نجد ان العمالة غير المنتظمة تواجه العديد من الاوضاع نظرًا لعدم تسجيل معظمهم في السجلات الرسمية للدولة تتلخص تلك الاوضاع في :

- التهميش الاجتماعي والمهني
- محدودية فرص الارتقاء الحرفي والمهني
- غياب السلامة الصحية، وضعف الحماية الاجتماعية.
- عدم وجود بدل للعمل الإضافي.
- الفصل دون سابق انذار بدون تعويض.
- الحرمان من الإجازات السنوية والرسمية والمرضية.
- عدم تمتع العاملين بالحماية الاجتماعية مثل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض وإصابات العمل.

وتشكل العمالة الغير رسمية في مصر ما بين ٦٠-٨٠% من إجمالي القوة العاملة وتعمل جميع القطاعات بداية من قطاع المقاولات ومروراً بالنقل البري والباعة الجائلين والعاملين بالمناجم والمحاجر والزراعة وانتهاء بالعاملين بالقطاع الغير منتظم والذي يعمل به أقل من ١٠عمال. والمقصود بالقطاع الغير رسمي هي تلك الفئة من الصناع أو التجار أو العمال والمزارعين التي تعمل خارج الإطار الضريبي والتأميني للدولة ، كما يمكن تعريف قطاع العمالة الغير رسمي بصورة أبسط كما يفهمها الغير كالاتي " هو مجموعة من الانشطة الاقتصادية والتي لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها على خلاف أنشطة القطاع الرسمي المسجل وأن هذه العمالة لا تتمتع بأي مزايا وخاصة منظومة التأمين الصحي(الأسرج: ٢٠١٠،ص٣).

أخذت الدولة المصرية على عاتقها تنفيذ عدد من الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد بين المواطنين، ومن بين تلك الإجراءات كان تقليل عدد العمالة بكل قطاعات الدولة، وفرض حظر تجوال، وأيضا اللجوء

للغلق الجزئي وإيقاف أي عمل يستدعي وجود تجمعات كثيرة من المواطنين وذلك لحمايتهم من الإصابة بالفيروس، مما تسبب في أضرار كثيرة لعدد من العمال، والذين من بينهم العمالة غير المنتظمة (اليومية) في محاولة من الحكومة المصرية ممثلة في وزارة القوى العاملة لرعاية تلك العمالة، تم صرف منحة تقدر بنحو ٥٠٠ جنيه، للعمالة غير المنتظمة المسجلة بقاعدة بيانات الوزارة، وعددهم نحو ١٢٠ ألف عامل، وفقا لبيانات وزارة القوى العاملة كما يتمثل كذلك جزء كبير من العمالة في (قطاع التشييد والبناء، وقطاع الأنشطة العقارية، وقطاع المياه والصرف وإعادة التدوير) وهي القطاعات التي حققت نموًا كبيرًا ومتزايدًا خلال السنوات الأخيرة، حيث حقق قطاع التشييد والبناء ناتجًا إجماليًّا قدره ٢١٤.٦ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ (غرفة التجارة المصرية: شعبة البناء والتعمير: ٢٠١٩)، مقارنةً بمبلغ قدره ١٩٥.١ مليار جنيه في العام السابق، محققًا نموًا بنسبة ١٠%، كما حقق قطاع الأنشطة العقارية ناتجًا قدره ٣٧١.٦ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بمبلغ قدره ٣٥٨.٥ مليار جنيه عن العام السابق، محققا نموًا بنسبة ٣,٧%، ومن جهته، وبذلك يكون قطاع الإنشاءات قد حقق ناتجًا إجماليًا محليا في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ فقط يقدر بمبلغ ٦٠٧.١ مليار مقابل مبلغ ٥٧٣.٨ مليار جنيه عن العام السابق، محققا نموًا بنسبة ٥,٨%، ومساهمًا في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة ١٦.٩% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة(غرفة التجارة المصرية : شعبة البناء والتعمير:٢٠١٩)، وهي نسبة مرتفعة لقطاع واحدٍ من القطاعات الاقتصادية. ونستخلص من ذلك أن القطاع العقاري بكل ما يشمله من عمالة من أكبر القطاعات المتضررة من الجائحة، لذلك حرص مجلس الوزراء المصري على

إصدار قرار بعودة العمل بالقطاع بكامل طاقته في ١١ أبريل (موقع صدى البلد :اصادر تراخيص البناء بشروط جديده:٦/ابريل/٢٠٢١)، ما ساهم في خلق حالة من الجدل وسط القطاع حول عملهم في ظل انتشار الوباء وعدم توافر قواعد السلامة والصحة المهنية من أدوات وقاية أو تحاليل دورية أو تعقيم يومي للأجهزة والمكاتب والأدوات المستخدمة، .فضلًا عن التحديات الجمة التي تواجه العمال في القطاع غير الرسمي بكامله، وفي ظل هذه الأوضاع المتدهورة جاء "وباء فيروس كورونا" ليزيد من صعوبة أوضاعهم وأحوالهم المعيشية التي أصبحت أكثر تدهورًا. حيث تعرض الآلاف من العمالة غير المنتظمة بسبب الجائحة لفقدان وظائفهم حيال الإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدولة للحد من العدوى "بإغلاق محلات الترفيه والسياحة والأسواق أمام الباعة الجائلين باليومية في الوقت الذي لا يتمتع الآلاف منهم بالتأمين الاجتماعي والصحي. فضلًا عن تأمين البطالة.

- **من هم العمالة الغير منتظمة؟**

وفقا للمادة ١٧ من الدستور المصري والمادة ٢٦ من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣، وقرار وزارة القوى العاملة رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٩، فإن العمالة غير المنتظمة هم أصحاب المهن المشار إليها في المادة الثانية من القرار الوزاري، وهم جميع العمال الموسميين والمؤقتين وعلى الأخص(جابر:٢٥/مارس/٢٠٢٠:dostor.org)

١- عمال المقاولات ويتمثلوا في (النجار- الحداد- الكهربائي- السباك الصحي- اللحام- النقاش- البناء- عامل وضع الطبقات العازلة- سائق معدات ميكانيكية- المبلط- عامل الخرسانة- عامل حفر الآبار- عامل قطع ونحت الأحجار- عامل زجاج- عامل التركيب والإصلاح

والصيانة – عامل تشغيل الماكينات والمعدات– المبيض العامل العادي عمال الخدمات .

٢– عمال الزراعة الموسميون ويتمثلوا في(العاملون في الحقول– الحدائق– البساتين– أو في أراضي الاستصلاح الزراعي – أو في مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة – الدواجن – المناحل أو في محطات فرز وتعبئة الفاكهة والخضروات) ويعتبر في حكمهم من يعملون لدى الغير في الأعمال الآتية: تنظيف البذور وتنقيتها عمال الري، والصرف، وإنشاء وصيانة وتطهير مرافقها، وحفر الآبار الارتوازي – العاملون في الصناعات القائمة على الخدمات الزراعية في المناطق الريفية كصناعات الخوص والألياف وقش الأرز عمال محالج الأقطان.

٣– عمال الصيد: على المراكب لدى الغير والاستزراع السمكي والزريعة ومن في حكمهم.

٤– عمال الموانئ: العاملون بالموانئ البحرية داخل المياه الإقليمية والجافة، والموانئ النهرية، ومن بينها الأعمال الآتية (نجارة السفن – لحام – فك وتربيط الحاويات – عمال ساحات تستيف – الراشمة والدهان – تحميل وتعتيق – صيانة وتموين السفن والكراكات والحفارات – صيانة لانشات وفلايك.

وبصورة أبسط يمكن تعريف القطاع الغير رسمي بأنه " أنشطة اقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما انها لا تدخل ضمن الناتج القومي الاجمالي ولا تخضع للنظام الضريبي والرقابي( الاسرج:٢٠١٠،ص٤).

ويتصف القطاع الغير رسمي عن القطاع الرسمي بعده سمات أهمها ما يلي:

١- غياب تسجيل المنشأة في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها لذا يعد أول معايير المنشأة للقطاع الغير رسمي هو عدم التسجيل وغياب كافة أنواع القيد بالسجلات الرسمية (السجل التجاري- السجل الصناعي- تراخيص العمل). كما ترتبط درجة التنظيم أيضاً بعلاقة المنشأة بالإدارة الضريبية وبنظام المحاسبة وعلى الرغم من ذلك لا يعني كون المنشأة تنتمي للقطاع الغير رسمي أنه قطاع غير رسمي أو غير منظم بل غياب التنظيم به وله ، هذا يعني وجود هياكل وأشكال غير قابلة للتصنيف حسب المعايير المعتادة أو المعمول بها في الدولة. فالعاملون في القطاع الغير رسمي لهم قواعدهم وهياكلهم التنظيمية التي تنظم عملهم. ويقصد عدم تسجيل الوحدة الاقتصادية أو المنشأة وليس المشتغلين بها. وبالتالي فإن عدم تسجيل المشتغلين في التأمينات الاجتماعية أو التنظيمات النقابية أو غياب عقد العمل لا يعد معياراً لتعريف القطاع الغير رسمي إنما يعد من خصائصه (المرجع السابق: ص٦).

٢- تتصف المنشأة في القطاع الغير رسمي بصغر حجم التشغيل فيها ويمكن هنا أن يقاس التشغيل بعدد العاملين بأجر بشكل مستمر أو دائم كما يمكن أن يقاس بجملة العاملين بأجر سواء الدائمين أو المؤقتين(المرجع السابق: ص١٠). كما يمكن قياسه بجملة العاملين بأجر وبدون أجر منذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية في ١١ مارس ٢٠٢٠ أن فيروس كورونا أصبح جائحة عالمية واتخذت الدولة المصرية تدابير التباعد الاجتماعي والقيود الصارمة على تحرك السكان وفرض حظر التجوال. وبعض الدول اتخذت إجراءات الغلق الجزئي والتام وأغلقت البنوك والشركات والمؤسسات التعليمية كلياً

وجزئياً الأمر الذي أدى لتوقف الحياة وعدم استمرارية العمل بها بشكل طبيعي وبالتالي التعرض لخسائر كبيرة في الوظائف والأرباح والإيرادات.

بدأت وزارة القوى العاملة في صرف منحة العمالة الغير منتظمة وكان قيمتها خمسمائة جنية مصري، تصرف لمده ثلاث شهور وفقاً لتوجيهات القيادة العليا وذلك بالاتفاق مع العديد من الوزارات والهيئات وتمثلت المنحة في صرفها لمده ثلاث أشهر ووصل عدد المسجلين بها ما يقرب من مليون ونصف عامل. ووفرت الحكومة المصرية أداة صرف بنكية مجاناً لصرف المنحة الثانية والثالثة. وعلى الرغم من أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن تطبيق سياسة التباعد الاجتماعي سواء كانت اجراءات إرشادية أو عقابية عند عدم الالتزام بالتباعد أو الحظر المفروض إلا انها جاءت بأثر إيجابي في الالتزام وخفض أعداد المصابين(جابر :٢٥/مارس/٢٠٢٠:dostor.org).

**سادساً: الدراسات السابقة:**

**١- دراسة "منه الله محمود"(٢٠٢٠)** (ابراهيم،٢٠٢٠:ص٧٠-١٢٠) **بعنوان تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد المصري.**

- تناولت الدراسة بالتحليل تأثير فيروس وباء كورونا على الاقتصاد المصري. والكشف عن الاثار السلبية والايجابية للوباء.
- كشفت الدراسة وفقاً لأحدث تقارير صندوق النقد الدولي عن جائحة كورونا والاقتصاد فكان تأثير الجائحة على النشاط الاقتصادي في النصف الاول من عام ٢٠٢٠م أكثر سلباً لعام ٢٠٢١م. فمن المتوقع أن يبلغ ٤.٥% كما سيكون التأثير السلبي على الأسر منخفضة الدخل

بالغ الشده مما يهدم التقدم الكبير الذي تحقق في الحد من الفقر على مستوى العالم منذ القرن الماضي.

- كشف الدراسة أن مصر هي الدولة الوحيدة في الاقتصادات النامية التي يتوقع أن تحقق معدل نمو موجب خلال عام ٢٠٢١م بنحو ٢% مع توقع حدوث تراجع قدرة ٠.٧% لكل شهر تستمر فيه الأزمة.
- أشارت الدراسة أن في حالات الركود يلجأ المستهلكون لمدخراتهم أو يعتمدون على شبكات الحماية والامان والدعم العائلي لتخفيف نفقات وتقلبات الانتاج ويكون الاستهلاك أكثر تأثيراً مقارنه بالاستثمار، ولكن الاستثمار والاستهلاك هبطا بشكل ملحوظ وذلك انعكاساً لمجموعة من العوامل الفعالة كسياسة التباعد الاجتماعي والاغلاق العام للحد من انتقال العدوى وكذلك تخفيض الشركات لاستثماراتها حيث الانخفاضات الحاده في الطلب وانقطاعات في الدعم وعدم استقرار الدخل والتعرض احيانا لتسريح العمالة. وبالتالي حدوث فجوة كبيرة بين العرض والطلب الكلي.
- أهتمت الدراسة بالتركيز على قضية البطالة وأشارت أن معدلات البطالة تعد أحد أهم المقاييس التي تساعد على تقدير مدى خطورة الازمات الاقتصادية. حيث أن ارتفاع معدل البطالة هو النتيجة الفورية لخفض معدلات الاستثمار الخاص في الاقتصاد وبالتالي انخفاض الانتاج وتعطيل عجلة الاقتصاد.
- وتوصلت الدراسة **لمجموعة من النتائج اهمها** أن فيروس كورونا أدى لاضطراب في سوق العمل العالمي والمحلي، فعلى المستوى العالمي من

المتوقع في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠م خسارة أكثر من ٣٠٠ مليون وظيفة. وفي عام ٢٠٢٠ وصل معدل البطالة في مصر ل ١٠.٣% فمن المتوقع فقدان ١.٦مليون فرد وعامل في القطاع الغير رسمي لوظائفهم بحلول الربع الثالث لعام ٢٠٢٠م .

٢- **دراسة امطيوش & سكاي(٢٠٢٠)**(أمطيوش، سكاي،٢٠٢٠:٤٥١-٤٧٩) **بعنوان آثار جائحة كورونا على أساتذة واداري التكوين المهني- دراسة ميدانية بالجزائر.**

- تهدف الدراسة لمعرفة مستوى الآثار النفسية، الاجتماعية والاقتصادية، التي خلفتها جائحة كورونا على أساتذة واداري التكوين المهني، والتعرف على الفروق في مستوى هذه الآثار بدلالة بعض المتغيرات كالنوع والحالة الاجتماعية والعملية

- اجريت الدراسة على عينة قوامها (١٣٢) مفردة من العاملين بإدارة التكوين المهني.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: -

- جاءت الآثار النفسية في المرتبة الأولى ثم الآثار الاجتماعية ثم الاقتصادية ومبرر ذلك عدم تهيئة الفرد الجزائري نفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، والتهويل الإعلامي، وغياب المعلومة العلمية الدقيقة.

- وفقا لمتغير النوع نجد أن المرأة أكثر تأثرا من الرجل بجائحة كورونا.

- وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية نجد أن الرجل المتزوج أكثر تأثرا بجائحة كورونا من الجانب النفسي والاجتماعي والاقتصادي.

- لا توجد فروق في تأثير جائحة كورونا على الجانب النفسي، الاجتماعي بين الذين يعانون من مرض مزمن والذين يتمتعون بصحة جيدة.

**٣- دراسة Mulley وآخرون (٢٠٢٠م)** (mulley,2020:12-18) **بعنوان:**

**"Role of transport during outbreak of infectious diseases evidence from the past"**

- اعتمد الباحثون في الدراسة على تحليل الدراسات والادبيات المتعلقة بالتنقل والامراض المعدية. وقد أشارت نتائج تلك الدراسة للدور المتبادل لقطاع النقل أثناء تفشي الامراض المعدية والفيروسات ، وأهمية تقليص دور الانشطة خارج المنزل. واستخلت الدراسة عده نتائج أهمها أن فرض قيود السفر المحلية والدولية لها دور فعال في السيطرة على انتشار الامراض المعدية.

**٤- دراسة Dewi & Talita (٢٠٢٠)** (Dewi&Talita,2020:255-278) **بعنوان:**

**"The effectiveness of online learning on social studies subjects during covid-19 pandemic in class VIII Mtsn 2Malange.**

- هدفت الدراسة لمعرفة مدى التعليم عبر الانترنت من منظور علم الاجتماع الوبائي اثناء انتشار كوفيد-١٩ بالمرحلة الثانوية.
- هدفت للتعرف على تنفيذ ألية التعلم عبر وسيلة الانترنت .
- حددت العوامل الداعمة والتحديات التي تؤثر على فعالية التعليم عبر الانترنت في المرحلة الثانوية بمالانغ

- أعتمد الباحث في دراسته على منهج الدراسات الوصفية واستخدم اداه المقابلة المقننة في تحليل بيانات الدراسة وتطبيق أداه المقابلة على عينة عشوائية من طلاب المرحلة الثانوية بمالانغ.
- توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها :
- عدم فعالية تنفيذ التعليم عبر الانترنت مع طلاب المرحلة الثانوية.
- تم تنفيذ آليات برامج التعليم عبر الانترنت عن طريق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (يوتيوب- جوجل كلاس- ومجموعات واتساب).
- حصر العوامل الداعمة لتطبيق منظومة التعلم الالكتروني وتتمثل أولياء الأمور- والمعلمين- ومن أهم التحديات التي واجهت التعليم عبر الانترنت هي ضعف شبكة الانترنت و باقات الانترنت.

**٥-دراسة أحمد بن الحسين(٢٠٢٠م)**(الفقية،٢٠٢٠:ص٢٦٧-٢٩٩) **بعنوان معلم الدراسات الاجتماعية والقضايا العالمية المعاصرة: فيروس كورونا المستجد – نموذجاً.**

- هدفت الدراسة للتعرف على الدور الذي ينبغي أن يقوم به معلم الدراسات الاجتماعية في التوعية بفيروس كورونا المستجد.
- هدفت للتعرف على الالية التي تمكن معلم الدراسات الاجتماعية من تفعيل التوعية بفيروس كورونا المستجد.
- التعرف على المقترحات المناسبة التي يراها معلم الدراسات الاجتماعية للتعريف بالأمراض التي قد تتشابه مع فيروس كورونا في التأثير وطرق الوقاية منها.

- **وتمثلت نتائج الدراسة فيما يلي :**

- أهمية أخذ المعلومات الخاصة بالمرض من المصادر الرسمية كوزارة الصحة والهيئات الرسمية ذات الصلة، وليس عن طريق رسائل التواصل الاجتماعي التي قد تلعب دوراً سلبياً في نقل الحقيقة، الأمر الذي ربما يكون له أبعاداً نفسية واجتماعية على المواطنين.
- أهمية ابراز الدور الذي بذلته الدولة منذ بداية الأزمة والاجراءات الاحترازية التي اتخذتها والتي أنعكس أثرها الايجابي المتمثل في عدم تفشي المرض بالشكل الذي يمكن ملاحظته في بعض الدول التي لم تتخذ نفس الاجراءات والتي كان من نتائجها وجود اصابات ووفيات عدة.
- أهمية الأمن الصحي للمواطن والمقيم وأن التجمعات البشرية وعدم تطبيق التباعد الجسدي من الأسباب التي تساعد بشكل كبير على انتشار المرض وهو ما تؤكده العديد من المصادر المحلية والعالمية.
- **و أوصت الدراسة بما يلي:**
- تضمين محتوى مقرر الدراسات الاجتماعية في مراحل التعليم العام بعض المفاهيم والحقائق ذات الصلة بفيروس كورونا المستجد.

-تدريب المعلمين والمعلمات على أحدث التقنيات والتطبيقات للتعامل مع أي ظرف متشابه للظرف الحالي حتى تستمر العملية التعليمية بكل سهولة.

- وضع خطط استراتيجية من قبل وزارة التعليم لمواجهة مثل هذه الظروف مستقبلاً حتى تستمر العملية التعليمية بكل سهولة ويسر.

– زيادة التعاون بين وزارة التعليم والجهات الأخرى ذات العلاقة من أجل تبادل الخبرات التي تكونت من خلال أزمة كورونا والعمل على تعزيزها حال حدوث ظروف مشابهة .

٦- **دراسة فاطمة عبدالرحمن (٢٠٢٠م)** (الطيب،١٥٣:٢٠٢٠-١٧٩) **بعنوان "الضغوط النفسية المترتبة على كوفيد-١٩ وعلاقتها بفعالية الذات لدى طالبات الجامعة.**

– هدفت الدراسة للكشف عن العلاقة بين الضغوط النفسية المترتبة على فيروس كورونا وتأثيره في فعالية الذات لدى طالبات جامعة الامير سلطان بن عبدالعزيز. ولتحقيق أهداف البحث اعتمدت الباحثة على استخدام مقياس الضغوط لجائحة كوفيد-١٩ ومقياس فاعلية الذات من اعداد الباحثة وتم تطبيقه على عدد ١٣٦ طالبة تم توزيعهم بواقع ٧٠ طالبة تخصص علمي و ٦٦ تخصص أدبي. وأسفرت نتائج البحث عن

– هناك مستوى مرتفع من الضغوط النفسية على جميع ابعاد مقياس ضغوط كوفيد١٩ سواء كان على المستوى الدراسي والصحي والاجتماعي ودرجته الكلية.

– اثبت المقياس أن هناك مستوى مرتفع من الذات لدى الطالبات.

– وجود علاقة عكسية دالة احصائياً بين أبعاد ضغوط كوفيد-١٩ ودرجتها الكلية وفاعلية الذات.

– لا توجد فروق ذات دالة احصائية في كل أبعاد ضغوط كوفيد-١٩ ودرجتها الكلية لدى طالبات تخصص الادبي ماعدا بعض الضغوط الدراسية والفروق لصالح صلاب تخصص العلمي.

– **أوصت** الدراسة بمجموعة من المقترحات أهمها احداث تغيرات سلوكية الالتزام بالممارسة الصحية ووضع برنامج ارشادي لكيفية مواجهه الضغوط الناتجة عن فيروس كورونا والعمل على تقديم برامج لرفع مستوى فعالية الذات وبناء الثقة .

– **أوصت** الدراسة بعمل مبادرة جماعية لتخفيف حده الضغوط الصحية والاسرية والنفسية للطلاب.

**٧– دراسة أحمد حسن (٢٠٢٠م)** (محمد،٢٠٢٠:ص٣٧-٥٧) **بعنوان منظمة الصحة العالمية ودورها في مكافحة فيروس كورونا.**

– هدفت الدراسة لبيان المقصود بمنظمة الصحة العالمية، والأهداف التي تسعى لها والأجهزة الرئيسية التي تعبر عن إرادتها وتمارس باسمها السلطات والتصرفات القانونية المختلفة. ودورها المبالغ في نشر المعلومات الصحية لكافة دول العالم لمكافحة فيروس كورونا المستجد، وما تقوم به المنظمة لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة هذا الفيروس.

**وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها :**

– أن منظمة الصحة العالمية هي إحدى الوكالات والمؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في مجال الصحة العالمية .

– إن المنظمة تهدف لتعزيز التعاون التقني ومساعدة الحكومات على تعزيز الخدمات الصحية وتحفيز العمل على الوقاية من الامراض وتعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة العامة.

– ان المنظمة لها دور بالغ الاهمية في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الوباء.

- أعتمد الباحث على المنهج التحليلي من خلال النصوص القانونية وآراء فقهاء القانون المتعلقة بمنظمة الصحة العالمية وأهدافها وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الامراض والاوبئة وفيروس كورونا على التحديد.

**٨- دراسة جمال علي خليل (٢٠١٩م)** (الدهشان،٢٠١٩:ص١٥٥-١٨٤) **بعنوان" جائحة كورونا بين المنحة والمحنة".**

- هدفت الدراسة لاستعراض أبرز التحديات التي واجهت وستواجه التعليم العربي في ظل أزمة كورونا وجاءت نتائج الدراسة لتشير الى :
- أن النظم التعليمية العربية واجهت وستواجه تحديات عديدة حتى وإن اختلف حدتها من دولة لأخرى.
- على الرغم من التحديات التي فرضتها كورونا الا إنها وفرت فرص وجوانب ايجابية عديدة وجلبت أفكاراً عديدة للاستفادة منها في تطوير التعليم ما بعد كورونا.

**٩- دراسة Findlater& Bogoch (٢٠١٨)** (findlater&Bogoch,2018:p.772-783)

**بعنوان Human mobility and the global spread of infectious diseases – A focuses on air travail.**

- توضح الدارسة تأثير التنقل البشري في انتقال وانتشار الامراض المعدية وذلك بالتركيز على السفر جواً كما ناقش الباحثون الاختلاط والتقارب بين البشر وانتشار الامراض والاوبئة خلال القرن العشرين والتي تمثلت في انتشار مرض سارس SARS وميرس MERS وايبولا EBOLA.

**١٠ – دراسة Brokman (٢٠١٧)** (brokmannk2017:p419-429) **بعنوان:**

**- Global connectivity and the spread of infectious diseases.**

– أهتمت الدراسة باستخدام مفهوم المسافة الفاعلة Effective distance كبديل عن المسافة الجغرافية التقليدية Geographical distance لفهم حركة انتشار الاوبئة العالمية وكيف يمكن استخدامها كأسلوب جديد يمكن من خلاله تطوير أدوات ووسائل التنبؤ لاختيار استراتيجيات الاحتواء الأكثر فاعلية– واستخدم الباحث المحاكاة الحاسوبية لمحاكاة الانتشار الجغرافي والزمني لفيروس ٢٠٠٩ (H1-N1) وفيروس سارس ٢٠٠٣(SARS) ويتبين من المحاكاة الحاسوبية إن الانتشار الجغرافي (المسافة والتباعد) تتراوح بين ٢٥٠–٤٠٠كم من بؤرة الوباء المتمثلة في إقليم هونج كونج وهذا الانتشار أسرع مائة مرة من انتشار وباء الطاعون الاسود في القرن الرابع عشر.

– **وتوصلت الدراسة لمجموعه من النتائج** أهمها باستخدام اداه محاكاة الاوبئة والتنقل العالمي تمكن الباحث من تطبيق مفهوم المسافة الفاعلة في مجال الدراسات الجغرافية ومحاكاه انتشار الوباء من هونج كونج عبر شبكة النقل الجوي ووفقا لمفهوم المسافة الفاعلة.

- **اوجه الاستفادة من الادبيات النظرية :**

– اهتمت الباحثة بجمع تراث نظري ودراسات ادبية تخص وتهتم بمجال البحث والتي تركز في مجملها عن تأثير الامراض والأوبئة على الحياه الاجتماعية والاقتصادية لفئات المجتمع. والتي يمكن ان يهتم بها الباحثون في نفس المجال.

- صنفت الباحثة الدراسات السابقة وتبين اهتمام معظم الدراسات التي حصلت عليها بالجانب التعليمي والجغرافي والصحي والتركيز على التحول الرقمي والتعليم عن بعد. والندرة في تناول الدراسات بتأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الغير رسمي والفئات المهمشة داخل المجتمع، وبالتالي هو ما ستتناوله الباحثة بالوصف والتحليل في الدراسة الراهنة..
- استفادت الباحثة من بعض النتائج والتوجهات النظرية والمنهجية التي جاءت بالدراسات العلمية حول جائحة كورونا محلياً ودولياً والاستعانة بها في بناء فكرة البحث الحالي. ومع تحليل التراث النظري للدراسات العربية والمحلية، تبين اهتمام المجتمع والحكومة المصرية بدراسة الازمة وتأثيرها على أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين البشر.
- استفادت الباحثة في التعرف على مجالات الاهتمام البحثي المتعلقة بجائحة كورونا مما ساهم في سهولة تطبيق الإجراءات المنهجية والميدانية الخاصة باستراتيجية البحث.
- وجدت الباحثة أن معظم الأدبيات النظرية ركزت على كيفية تطوير أساليب التعليم وآلياته أيضا الضغوط الاجتماعية والنفسية في ظل انتشار جائحة كورونا ، ومن الملاحظ أغفال التراث النظري لتأثير الأزمة على فئة العمالة اليومية وبعض الفئات العاملة بالقطاع الخاص وأيضا عدم التركيز على تأثير تلك الازمة اقتصاديا واجتماعيا على تلك الفئات. ما كان سببا رئيسياً لاختيار فكرة البحث الحالي والكشف عن

تأثير أزمة كورونا على فئة العمالة الغير منتظمة والمتمثلة في عمال البناء والتعمير والمقاولات وتوضيح دور المؤسسات الوطنية في مساعدتها لاستيعاب وحل الازمة والمتمثلة في أعضاء الغرفة التجارية بمحافظة الاسكندرية.

- استفادت الباحثة من الدراسة المقدمة في المجال الجغرافي والدراسات التي اهتمت بتطبيق المسافة الجغرافية باعتبار ان سياسة التباعد الاجتماعي التي طبقتها الدولة والعالم اهم الاليات في الحد من انتشار الامراض والاوبئة .

**سابعا: التوجه النظري للبحث :**

**١ -مدخل مجتمع المخاطر :**

يشير مفهوم الخطر إلى صور من التهديد أو الخلل الذي سببته أوضاع اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية داخل مجتمع ما ، وتتدرج صور الخلل من المخاطر الفردية البسيطة الى المخاطر المجتمعية الكبرى، فالخطر الذي يسببه أفعال البشر كالإسراف في الاستخدام الغير صحيح للأرض يشكل خطراً على البيئة والأحياء المائية والخطر الذي تسببه الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل ويضاف لها الأمراض والأوبئة وغيرها ، وتنوه المخاطر إلى احتمال أن يتعرض الإنسان للضرر أو الشر إذا تطرق للخطر، فالاقتراب من الكهرباء المكشوفة الذي يمثل مصدرا للخطر هو مخاطرة والعيش في الأماكن الملوثة بأفعال البشر هو مخاطرة، والسكن بالقرب من مصادر الفيضانات والبراكين مخاطرة وتحدد المخاطرة في ضوء تحديد الخطر وحجمه ونطاق تأثيره (زايد، ٢٠١٣: ص١٠). وتترجم نظرية مجتمع المخاطر العالمي للعالم الالماني Ulrich Beck

السؤال عن أشكال دمار الطبيعة الى السؤال حول كيفية تعامل المجتمع الحديث مع حالات عدم الأمن التي صنعها بنفسه ويكمن جوهر هذه الصيغة في التميز بين مخاطر نتجت وفقا للقرار ويمكن التحكم بها أساساً. والأخطار التي تسري تحت ادعاء المجتمع الصناعي بالتحكم والسيطرة أو ازالتها وذلك من خلال رؤيتين :

**الأولى** : من الممكن أن تفشل المؤسسات والمعايير المتطورة والمتكاملة مع المجتمع الصناعي في حساب المخاطرة ومبدأ التأمين ومفهوم الحادثة والحماية من الكوارث والمتابعة الاحترازية (Ewald.1991–Bons.1995) وهل هناك مؤشر عالمي لذلك؟ ذلك هو الوضع فالصناعات محل النقاشات والتكنولوجيا ليست سوى هذه المؤشرات التي لا يتم تأمينها بشكل خاص كما انها غير كاملة الأمر الذي ينطبق على الطاقة النووية والهندسة النووية وايضا على مجالات اخرى لإنتاج مواد كيميائية عالية المخاطر.

**الثانية** : ان النماذج الخاصة بقرارات صناعية اجتماعية وعولمة أثارها الجانبية الكاملة جزء من حقبتين مختلفتين ففي أثناء ما يتم تنظيم القرارات اما يتم تنظيم القرارات المتعلقة بالديناميكية العلمية التقنية الاقتصادية على مستوى الدولة القومية وشركاتها ومؤسساتها الفردية تحولنا التداعيات الخطرة جميعاً الى أفراد ضمن مجتمع مخاطرة عالمي اذ لم يعد ضمان

يبدأ مجتمع المخاطر في الظهور حينما تعجز المجتمعات التي تشمل على الامن على القيام بدورها تجاه الاخطار التي انتشرت بين المواطنين. فالعلاقة بين الاخطار وغياب الامن في المجتمعات المعاصرة تمثل جوهر الانفصال عن المجتمع الصناعي في حين كانت عمليات التحديث منذ القرن التاسع عشر

ترتكز على وجود ظروف حياتية آمنه للإنسان عن طريق السيطرة على الطبيعة من خلال استغلال مواردها بصورة تسهم في تحويله من دمار ما قبل الحداثة الى المجتمع الدنيوي المستقر، فكان ما حدث في أواخر القرن العشرين بمثابة ارتداد عمليات التحديث على نفسها حيث صارت المنتج الاول للمخاطر وفقدت شرعيتها بالتبعية على أساس الوعد التاريخي بمجتمع آمن. فالأمن المقصود لا يمثل السيطرة على الكوارث الطبيعية أو الصناعية فقط أو السيطرة على المعلومات التكنولوجية الحديثة بل تعداها الى تفكك هيكل المجتمع الصناعي ومنظومة قيم وتوحش وحده الانسان. فلا تقدم رؤية بيك على خلاف تقاليد التنوير العقلانية بل تقدم نموذج للتغلب على أزمات مجتمع المخاطر (حمزاوي، ٢٠٠٥: ص١٣٥-١٣٦) ويؤكد اولريش بيك Ulrich Beck (بيك ، ٢٠١٣: ص٢٥) أن المجتمع الصناعي بدأ بالاندثار وقد فتح المجال لمجتمع جديد تسوده الفوضى وتغيب فيه أنماط الحياة المستقرة ومعايير السلوك الارشادية، وأصبحت دلالة المخاطرة غاية الاهمية في التقنية والاقتصاد والعلوم الطبيعية وفي لغة السياسة وتنطبق هذه المبالغة العلنية والتهويل من شأن المخاطر على تلك العلوم الطبيعية في المقام الاول مثل علم الجينات البشرية وتكنولوجيا النانو والتي يرى الخيال الثقافي نفسه قد تم تجاوزه من خلال سرعة تطور تلك العلوم. وينظر بيك لمجتمع المخاطر العالمي من جهة قدرته التي من المفترض أنها تحدد بدقة الصفة الجديدة للأمان وهي في نفس الوقت تكون السبب في عدم قابليتها للمراقبة المطلقة وقد مثلت هذه المخاطر ما يسمى بالحداثة الثانية وكانت نتيجة لما أضافه العلم والتكنولوجيا لعدم اليقين العام فلا يبسط العلم النقاشات التي تظهر حول العوالم التقنية فبدلا من اخماد المشكلات السياسية ظهر المناقشات الاخلاقية والسياسية

والبيئية، وبهذا أصبح المجتمع العالمي بالنسبة للحضارة عصراً لا تؤثر فيه القرارات على حياه أجياله الحاضرة والقادمة أي المستقبلية لأنها اتخذت القرارات على قاعدة هذا الخطأ المكتشف في المعارف والتي لا يمكن احتسابها.

تفرض الازمات العالمية الكبرى مثل أزمة كورونا مخاطر وتحديات هائلة أمام البشرية. وفي ظل تلك المخاطر يواكبها فرص يتعين علينا الاستفادة منها. فعلينا أن نجدد العلاقات الاجتماعية بين جميع أطراف الدولة ومؤسساتها من أجل حماية وتحقيق الصالح العام وتجنب المخاطر ويتم التجديد على أساس مبادئ الحقيقة والمساواة والمسئولية المشتركة والتضامن والتكاتف مع الجميع.

وقد تهتم نظرية مجتمع المخاطر(بيك،٢٠٠٩:ص٦٨) بوصف وانتاج وادارة المخاطر في المجتمع الحديث ومع تعرض المجتمع الانساني للخطر على الدوام الا ان المجتمع الدولي معرض لنمط من الخطر نتيجة لعمليات التحديث ذاتها والتي أثرت في البناء الاقتصادي والاجتماعي، وتركز دراسات مجتمع المخاطر ) (Risk Society على طبيعة التهديدات الناجمة عن التطور التكنولوجي وثورة المعرفة ومن أهمها ما ينتج عن اطلاق الكائنات المخلقة بالهندسة الوراثية معملياً وتناولها أولريش بيك (Ulrich Beck) في كتابه سوسيولوجيا المخاطر وحدد أن المجتمعات الصناعية والتكنولوجية المعاصرة شاهدت انتشارا واسعاً لمخاطر عده وجديدة. ولكن يصعب قياسها بالرغم من التزامها السائد بحسابها واذا نظرنا للوضع الحالي نجد أن هجمة فيروس كورونا على المجتمعات كافة وانهيار بعض الانظمة الصحية والمؤسسية في بلدان كان يصعب فيها الانهيار وتعد من البلدان المقدمة.

٢- **نظرية العولمة:** أكد انتوني جيدنز (Giddens,1987p.58) (Anthony Giddens) عالم الاجتماع الانجليزي أن العولمة تؤدي لنتائج بعيده المدى وتترك آثارها على نواحي الحياه الاجتماعية وتسفر عن مخرجات يصعب التكهن بها أو السيطرة عليها وينتج عنها أشكالاً جديدة من الخطر. وقد عرف جيدنز (جيدنز،٢٠٠٠:ص٣٥) المخاطرة على انها تلك المجازفات التي يتم تقويمها فعلياً في علاقتها بالاحتمالات المستقبلية كما تتمثل المخاطرة في انها القوة الدافعة للمجتمع الذي يخطط ويصمم على التغير والذي يبتغي أن يحدد مستقبله بدلاً من أن يتركه لقوى الطبيعة أو للدين أو للتقاليد.

ولكن اذا نظرنا لما يحدث بالعالم كله الان نجد ان هناك توقعاً بتفكيك العولمة وأن ملامح الاقتصاد تكاد تتغير خلال السنوات القادمة . ويكمن تحدي العولمة في معاناه الدول النامية. حيث مع انتشار فيروس كورونا قد ينتج عنه عدم احتواء الآثار الاقتصادية الناجمة عن انتشار الفيروس. كان واضحا من البداية أن فيروس كورونا مشكلة عالمية تتطلب حلا عالمياً ولكن الموقف العالمي تحدد بالمصالح الذاتية. وقد أخذ الوباء يتكثف تأثيره في الدول النامية وثمة أسباب ظاهرة للاعتقاد بأن معاناتها من الوباء ستكون أقصى من الدول المتقدمة وذلك لان الناس في الدول المنخفضة الدخل تضطر للعيش متقاربين من اجل توفير الغذاء والمعيشة. فضلا عن أن النظم الصحية في هذه البلدان أقل كفاءة واقل جاهزية للتعامل مع مثل تلك الازمات الطارئة في نظيرتها من الدول المتقدمة والتي عجزت عن القيام بدورها بكفاءة. واحتوى تقرير لمنظمة التجارة والتنمية في ٣٠مايو على بعض ملامح مصير البلدان النامية التي تعتمد على التصدير والذي سينهار مع انكماش الاقتصاد العالمي. ليس من المستغرب

أن تدفق الاستثمار العالمي سوف يتراجع أيضاً وكذلك بالنسبة لأسعار السلع مما يشير لمصاعب حتى أمام تصدير الموارد الطبيعية. وبلا شك ستنعكس جميع هذه التطورات على موقف الديون السيادية للبدان النامية وسيجد كتير من هذه البلدان نفسها امام خيارات محدودة وفي غاية الصعوبة لمواجهة الوباء. فالدول النامية يصعب عليها أن تخصص محفزاً مالياً يزيد على ذلك عجز موازنتها. وأصبح واضحاً انه سيترتب على الوباء معاناه بشرية شديدة وأعباء على الدول فوق طاقتها من أجل الوصول لحل تلك الازمة والفجوة الاقتصادية التي تحدث نتيجة لانتشار الوباء.

ربما سيكون أسوء الاثار التي سيحدثها وباء كورونا هو حالة الركود والانخفاض الشديد في النمو الاقتصادي وخاصة في الدول النامية، وكانت هذه الدول قد شهدت تحسناً اقتصاديا لما يقرب من ربع قرن مع انخفاض ملموس في الفقر وتطور في الصحة والتعليم وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية . وبغض النظر عما يستتبعه الوباء من عبء على الصحة العامة تعرضت هذه البلدان لصدمات خارجية وبعض الدول النامية تعرضت لأزمات كتوقف مفاجئ في تدفق رأس المال وتدهور حاد في السياحة والصادرات. فربما يكون الوباء جرس انذار لإعادة تصميم ملامح وعوامل النمو والتفكير بعقلانية للتصدي للمشكلات وحلها (Roderick. 2020)

وتستخلص الباحثة مما سبق ان هناك اتجاهين قد يسير العالم نحوهما وهما أن تسير الدول على نهج كبير من الوطنية والاعتماد على الذات في تطوير البلدان لنفسها وتترك الاتكالية وترك الاعتماد على الدول الاقوى وتقوم ببناء نفسها والاعتماد على مواردها البشرية والطبيعية ولكن هذا الاتجاه قد يعصب

تنفيذه لدى العديد من الدول النامية أو بمعنى أصح الدول المتأخرة. اما الاتجاه الاخر فيتمثل في مزيد من العولمة والانفتاح بعد انتهاء الفيروس في ضوء خروج الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من الازمة باقتصاديات متهالكة وارتفاع في مستوى الديون وتفشي البطالة وتباطؤ معدلات النمو. مما يلزمها لمزيد من التكتل والتعاون والتنسيق لحل الازمة.

لا بد من عقد الاجتماعي اجتماعي في ظل جائحة كورونا هو ما يفعله المسئولون في الدول حيث مناشدة مواطنيهم بالبقاء في منازلهم والاتفاق على فرض حجر صحي كامل ويعد تفهم واستجابة المواطنين في الدول لذلك دون استخدام الجبر والارغام هو بمثابة عقد اجتماعي بين المواطنين والمسئولين بالدولة. ومن اهم الامثلة التي توضح عدم الالتزام بعقد اجتماعي هو ما حدث في ايطاليا والتي شهدت أكبر عدد من الوفيات والمصابين جراء الفيروس كان الوضع أصعب. ويقول الباحثون أن نمط حياه الشعب الايطالي والتماسك والترابط الاسري والعائلي لديهم وثقافتهم لم تساعد على تفعيل اجراءات تقييد الاختلاط. والالتزام بالتباعد الاجتماعي مما ادى ذلك لحدوث كارثة بكل المقاييس وأصبحت ايطاليا تسجل يوميا أعلى نسب إصابات ووفيات . مما نتج عن ذلك إصدار قرارات أكثر قسوة والقاء صعوبات اكبر على قدرة الدولة في مواجهه هذا الوباء كالإغلاق الكلي وفرض حظر التجوال منذ وقت مبكر وكانت النتيجة تدهور الحالة الاقتصادية لمعظم فئات العمالة الغير منتظمة ( العمالة اليومية).

كانت دعوات "خليك بالبيت" بمثابة اتفاق بين الدولة والمواطنين على الرغم من عدم التزام بعض المواطنين بذلك الاتفاق . فند أن نظرية العقد الاجتماعي لا

تتحمل وحدها مسئولية الالتزام بحقوق المواطنين لكنها في الوقت نفسه تحمل المواطنين مسئولية الامتثال للقرارات والتدابير المستندة للقانون والتي تتضمن فاعلية الحكم وتيسر له تحقيق التزاماته في صون مقدرات الدولة. وفي مصر حاول المواطنون إظهار القدر المناسب من نظرية العقد الاجتماعي على الرغم من عدم استجابة البعض لذلك وقد يرجع ذلك لعدة أسباب أهمها الوعي بالمخاطر وخاصة خطر الاصابة بالفيروس وقد يرجع أيضاً لقلة الثقة من بعض الاطياف بين المواطنين والحكومة. ولم يلتفت المواطنون ومنهم فئة العمالة اليومية أن عدم الالتزام بالعقد الاجتماعي والالتزام بالإجراءات الاحترازية سيفتح الباب أمام إجراءات أكثر قسوة ينتج عنها خسائر وتداعيات اكبر في المجال الاقتصادي وبالتالي تضخم الازمة.

**ثامناً الاجراءات المنهجية للدراسة :**

في ضوء أهداف الدراسة والتي تتمثل في الكشف عن أهم الاستراتيجيات التي تستخدمها المؤسسات الرسمية بالدولة المصرية في التخفيف من حده أثار أزمة فيروس كورونا المستجد وتأثيراتها على العمالة الغير رسمية يتطلب الامر تحديد استراتيجية واجراءات منهجية تمثل في تحديد أساليب الدراسة والمنهج المستخدم وتحديد نوع العينة وحجمها الامثل وكذلك تحديد أدوات جمع البيانات. واجراءات المعاينة وطرق جمع البيانات الميدانية وفيما يلي تعرض الباحثة تفصيلا للإجراءات المنهجية المستخدمة للوصول لأهداف والاجابة عن تساؤلات الدارسة.

١- **اسلوب وطريقة ومنهج البحث:** اعتمد البحث على **الاسلوب الوصفي** باعتباره الاسلوب المناسب لتحديد اهم الاثار الاجتماعية والاقتصادية

الناجمة عن وباء كورونا وتأثير الوباء على فئة العمالة الغير منتظمة كما يهتم البحث الوصفي بتحديد اهم الاستراتيجيات التي تستخدمها الدولة المصرية لتحقيق مظلة الحماية الاجتماعية من اضرار الوباء. حيث يركز الاسلوب الوصفي على التعمق في وصف وتحليل ابعاد الظاهرة وتشخيصها. والتعمق في المتغيرات المحددة والوصول لنتائج البحث. وقد اعتمد البحث على **طريقة المسح الاجتماعي بالعينة** باعتبارها الطريقة الملاءمة لجمع البيانات حول أبعاد الظاهرة من عينة البحث ويعد المسح الاجتماعي هو طريقة لجمع بيانات من اعداد كبيرة من المبحوثين من فئة العمالة الغير منتظمة وبالأخص العاملين في مجال البناء والمعمار. كما اعتمدت الباحثة في دراستها على **المنهج الوصفي التحليلي** اذ يسعى لوصف وتحليل الاثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة فيروس كورونا المستجد على فئة العمالة الغير منتظمة المتمثلة في عمال البناء والتعمير حيث يعد المنهج الوصفي التحليلي هو الانسب لدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بمشكلة البحث نظراً عن اهتمامه بوصف وتحليل الظاهرة كما هي دون أي تدخل متعمد من الباحث.

٢- **مجتمع وحدود البحث:** يشير مجتمع البحث الى جميع المفردات التي ينطبق عليها البحث تماما. وحددت الباحثة فئة العمالة الغير منتظمة بمحافظة الاسكندرية حيث ظهرت تلك الفئة نتيجة تداعيات فيروس كورونا عندما اتخذت الحكومة المصرية اجراءاتها في توفير مظلة للحماية الاجتماعية لتلك الفئة. كما ساهمت اجراءات وقف تراخيص

البناء لتلك الفئة في تطبيق البحث الميداني عليهم. وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة من يناير ٢٠٢١م حتى مايو ٢٠٢١م.

٣- **عينة البحث ونوعها:** نظراً لعدم توافر بيانات دقيقه وأعداد معلومة بفئة العاملين في مجال البناء والتعمير فقد اعتمدت الباحثة على سحب عينة الدراسة **بطريقة كرة الثلج snow ball** وهي طريقة تستخدم في الدراسات التي يجب تنفيذها ويصعب تتبعها فيدل الباحثة مبحوث عن مبحوث آخر وحيث تعقبت الباحثة عدد من فئة العمالة الغير منتظمة العاملين بقطاع البناء وتعقبهم واجراء مقابلات معهم وتم استخلاص نتائج الدراسة وفق هذا الاجراء. وبعد تتبع عينة البحث توصلت الباحثة لجمع **عدد ٥٠ مبحوث** وتطبيق عليهم استمارة البحث المعدة من قبل الباحثة. ويذكر أن العمالة غير المنتظمة في مصر تمثل أكثر من ٤٠% من العاملين في البلاد، البالغ عددهم ٣٠ مليون عاملاً، بحسب أحدث إحصاء للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ٢٠٢٠م. كما اعتمدت الباحثة على تطبيق دليل مقابلة مفتوح مع اعضاء غرفة التجارة المصرية وبالأخص أعضاء شعبة البناء والتعمير بمحافظة الاسكندرية وتمثل الاعضاء **في عدد ١٠ أعضاء من اجمالي** ٢٦ عضو بالشعبة مقسمين كالاتي ١٩ عضو بشعبه التعمير والاستثمار العقاري و ١٧ عضو بشعبة اصحاب مكاتب المقاولات.

٤- **أدوات جمع البيانات:** اعتمدت الباحثة في دراستها على استمارة الاستبيان كاداه لجمع بيانات الدراسة حيث تعد استمارة الاستبيان انسب الأدوات لجمع بيانات الدراسة وذلك وفقا لمنهجية الدراسة وتساؤلاتها

وتضمنت الاستمارة (١٨) سؤال مبنية على أربعة محاور يتمثل **المحور الاول** في تحديد البيانات الأولية والخصائص الديموغرافية للمبحوثين **والمحور الثاني** عن الاثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا **والمحور الثالث** اجراءات شبكة الحماية الاجتماعية وبرامج وزارة القوى العاملة. واخيرا **المحور الرابع** دور المؤسسات الوطنية للحد من تداعيات ازمة كورونا، وتم تطبيق استمارة الاستبيان على عمال البناء والمتواجدين بالمقاهي وأماكن تجمعهم للعمل بشارع شجرة الدر حي غرب الاسكندرية ومدخل منطقة شاطئ النخيل بحي العجمي غرب الاسكندرية . كم تم تطبيق دليل مقابلة مفتوح مع اعضاء غرفة التجارة المصرية وبالأخص بشعبة البناء والتعمير.

**تاسعاً تحليل بيانات الدراسة الميدانية ونتائجها:**

**أ: الخصائص الديمجرافية لعينة البحث:**

**جدول رقم (١) يوضح الفئة العمرية لعينة البحث**

| متغيرات | تكرارات | % |
|---|---|---|
| ١٦-٢٠ | ٣ | ٦% |
| ٢١-٢٥ | ١٠ | ٢٠% |
| ٢٦-٣٠ | ١١ | ٢٢% |
| ٣١-٣٥ | ٩ | ١٨% |
| ٣٦-٤٠ | ٥ | ١٠% |
| ٤٠-٤٥ | ١٠ | ٢٠% |
| ٤٥-فاكثر | ٢ | ٤% |
| مجموع | ٥٠ | ١٠٠% |

طبقت الدراسة على **عدد ٥٠** مبحوث من الذكور العاملين في مجال البناء والتعمير ويتضح من الجدول السابق أن أعلى فئة عمرية تمثلت فيمن تقع اعمارهم ما بين (٢٦-٣٠) سنه وجاءت بنسبة ٢٢% من اجمالي عينة البحث

يليهم الفئة العمرية والتي تتراوح من (٢١-٢٥) و (٣١-٣٥) وجاءت على التوالي بنسبة ٢٠% من اجمالي عينة البحث لكل فئة. بينما جاءت الفئة العمرية من (٤٠-٤٥) بنسبة ١٨%. يليها الفئة العمرية من (١٦-٢٠) سنه بنسبة ٣% وأخيرا الفئة العمرية من ( ٤٥- فأكثر) بنسبة ٢% من اجمالي عينة البحث . وبتحليل متغيرات الدراسة وجدت الباحثة ان الفئة الاكثر اشتغالا في مهنه المعمار والبناء هم فئة الشباب ما بين (٢١-٣٥) عام مما يدل ذلك على القوة البدنية والجسمانية لمن يشغل تلك المهنة خاصة وانها مهنه شاقة تحتاج لمجهود بدني وقوة بدنية تتمثل في الشباب.

**جدول رقم (٢) يوضح الحالة التعليمية لعينة البحث**

| متغيرات | تكرارات | % |
|---|---|---|
| أمي | ٢٢ | %٤٤ |
| يقرأ ويكتب | ١٩ | %٣٨ |
| شهادة اعدادية | ٩ | %١٨ |
| ثانوية عامة | - | - |
| مؤهل متوسط | - | - |
| فوق المتوسط | - | - |
| جامعي | - | - |
| مجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

يوضح الجدول السابق أ أعلى نسبة من العاملين بمهنة المعمار من لا يحملون مؤهل علمي وبلغت نسبتهم ٤٤% من اجمالي عينة البحث من الاميين يليهم من يجيد القراءة والكتابة بنسبة ٣٨% من اجمالي عينة البحث واخيرا جاءت اقل فئة من الحاصلين على مؤهل الاعدادية وكانت نسبتهم ١٨% من اجمالي عينة البحث. وقد خلت عينة البحث من الحاصلين على المؤهلات العلمية الاخرى كشهادة الثانوية العامة او المؤهل العلمية الجامعية.

**جدول رقم (٣) يوضح طبيعة عمل عمال البناء**

| متغيرات | تكرارات | % |
|---|---|---|
| عامل خرسانة | ٨ | %١٦ |
| عامل بناء | ٢٨ | %٥٦ |
| نقاش | ٧ | %١٤ |
| مبلط | ٢ | %٤ |
| عامل تشغيل معدات | ٥ | %١٠ |
| مجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

تنقسم فئة العمالة الغير منتظمة الذين يعملون في مهنة البناء والتعمير للعديد من الفئات منهم عامل البناء، والكهربائي، والنجار، وعامل رص الخرسانة المسلحة، وسائق المعدات، وآخرون. وبلغت أعلى فئة من عينة البحث في عامل البناء الرئيسي وكانت نسبتهم ٥٦% من اجمالي عينة البحث يليهم عمال رص الحديد والخرسانة وكانت نسبتهم ١٦% من اجمالي عينة البحث وتمثلت أقل فئة من مبحوثي الدراسة في عمال البلاط والنقاشين (مبيض الحائط) وكانت نسبتهم ١٤% من اجمالي عينة البحث يليهم عمال تشغيل المعدات والآلات وكانت نسبتهم ١٠% من اجمالي عينة البحث، وجاءت أقل نسبة في عمال البلاط وكانت نسبتهم ٤% من اجمالي عينة البحث نظراً لآن هؤلاء الفئة لديها فرص أخرى في العمل من خلال ورش خاصه بهم او العمل في اماكن اخرى او يلجؤون للعمل بأماكن خاصه بهم.

**جدول رقم (٤) يوضح طبيعة سكن عمال البناء**

| متغيرات | تكرارات | % |
|---|---|---|
| تمليك | ٨ | %١٦ |
| ايجار | ١٠ | %٢٠ |
| ايجار مشترك مع اخرين | ٣٢ | %٦٤ |
| مجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

يوضح الجدول السابق أن أعلى نسبة في مبحوثي الدراسة هم من يعيشون في مسكن بالإيجار المشترك مع غيرهم وكانت نسبتهم ٦٤% من اجمالي عينة

الدراسة في مقابل ٢٠% فقط يعيشون بمسكن ايجار بمفرهم مع اسرهم. كما جاءت نسبه من يعيشون بمسكن تمليك خاص بهم ولكن بأطراف بعيده عن اماكن عملهم وكانت نسبتهم ١٦% من اجمالي عينة البحث. وقد ترجع اسباب عدم توافر المسكن الخاص لهؤلاء الفئة لارتفاع اسعار المباني وصعوبة الحصول على مسكن تمليك خاص بهم. كما يرجع لجوء أغلب عينة البحث للمسكن المشترك نظرا لارتفاع قيمة الايجارات وبالتالي يلجأ العمال لتقسيم قيمة الايجار عليهم جميعا.

**جدول رقم (٥) يوضح الحالة الاجتماعية لعينة البحث**

| متغيرات | تكرارات | % |
|---|---|---|
| أعزب | ٣٢ | %٦٤ |
| متزوج | ١٦ | %٣٢ |
| أرمل | ٢ | %٢ |
| مجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

يشير الجدول السابق أن أعلى فئة من عمال البناء في من لم يسبق لهم الزواج وكانت نسبتهم ٦٤% من اجمالي عينة البحث في مقابل ٣٢% من المتزوجين وقد يرجع ارتفاع نسبه ممن لم يسبق لهم الزواج نظراُ لارتفاع تكاليف الزواج في المدينة أو في المغالاة بطلبات الزواج حاليا من الأسرة.

**جدول رقم (٦) يوضح الموطن الاصلي لعينة البحث**

| متغيرات | تكرارات | % |
|---|---|---|
| ريفي | ١٥ | %٣٠ |
| وجه قبلي | ٢٨ | %٥٦ |
| حضري | ٧ | %١٤ |
| مجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

يوضح الجدول السابق نسبة عينة الدراسة من العمال القادمين من محافظات وجه قبلي وصعيد مصر بحثاً عن العمل في المدينة وكانت نسبتهم ٥٦% من اجمالي عينة البحث يليهم العمال القادمين من الريف والمحافظات المجاورة

وكانت نسبتهم ٣٠% من إجمالي عينة البحث. في مقابل ٧% فقط من أبناء القطاع الحضري بمحافظة الاسكندرية.

**جدول رقم (٧) يوضح قيمة الدخل اليومي لعمال البناء**

| متغيرات | تكرارات | % |
|---|---|---|
| ٥٠-١٠٠ج | ٨ | %١٦ |
| ١٠٠-١٥٠ج | ٣٢ | %٦٤ |
| ١٥٠-٢٠٠ج | ٦ | %١٢ |
| ٢٠٠-فأكثر | ٤ | %٨ |
| مجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

بتحليل بيانات الجدول السابق تبين أن أعلى فئة من مبحوثي الدراسة يتراوح دخلهم اليومي بين (١٠٠-١٥٠جنيها شهريا) اي بمعدل ٣٠٠٠- ٤٥٠٠ جنيه شهريا وكانت نسبتهم ٦٤% من اجمالي عينة البحث، يليهم من يتراوح دخلهم اليومي من (٥٠-١٠٠) وذلك بمعدل ١٥٠٠-٣٠٠٠ جنيها شهريا جنيها وكانت نسبتهم ١٦%، فين حين ان جاءت اقل نسبة فيمن يتراوح دخلهم اليومي من (٢٠٠جنيه فاكثر). واذا تم مقارنه الدخل اليومي بعدد ساعات العمل لتلك الفئة فتجد الباحثة ان هذا الدخل يعد قليلا جدا على ما يبذله العامل من مجهود على مدار اليوم وخاصة ان القطاع الحكومي بالدولة وصل الحد الأدنى للأجور به ل ١٢٠٠ جنيها. فلابد للقطاع الخاص ان يكون الدخل اليومي للعامل به أعلى من الدخل الحكومي. ومع تحليل بيانات الدراسة اثبت ٦٨% من اجمالي عينة الدراسة أن الدخل اليومي لهم لا يكفي سد احتياجاتهم ومتطلباتهم فيلجأ العمال للبحث عن وظيفه أخرى أياً كانت حتى تساعدهم في توفير احتياجاتهم واحتياجات اسرهم. وذلك في مقابل ٢٠% من اجمالي عينة البحث أكدوا أن الدخل الشهري يكفي لسد احتياجات الاسرة.

**ب: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا**

**جدول رقم (٨) يوضح تأثير سياسة التباعد الاجتماعي على العمل**

| متغيرات | تكرارات | % |
|---|---|---|
| نعم | ٤٣ | %٨٦ |
| لا | ٧ | %١٢ |
| مجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

أكد ٨٦% من إجمالي عينة البحث أن فيروس كورونا اثر تأثيراً سلبيا على العلاقات الاجتماعية، وعلاقات العمل في مقابل ١٢% لم يشعروا بتأثير سلبي لانتشار فيروس كورونا وانهم كانوا يبحثون عن اي عمل مقابل توفير الدخل اليومي.

**جدول رقم (٩) يوضح توفير التأمين الصحي لعمال البناء**

| متغيرات | تكرارات | % |
|---|---|---|
| نعم لدي تأمين صحي | ٤٦ | %٩٢ |
| ليس لدي تأمين صحي | ٤ | %٨ |
| مجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

اكد٩٢% من اجمالي عينة البحث انهم ليس لديهم امكانية الحصول على خدمات التأمين الصحي و ٨% قاموا بالتقديم على منظومه العلاج على نفقة الدولة لإصابتهم بأمراض مزمنة ولكن لم يتم الموافقة عليهم حتى الان

**جدول رقم (١٠) يوضح مساعده رجال الاعمال والمؤسسات الوطنية لعمال البناء**

| متغيرات | تكرارات | % |
|---|---|---|
| نعم حصلت على مساعدات | ٤٥ | %٩٠ |
| لم يقم أي شخص بتقديم الدعم | ٥ | %١٠ |
| مجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

اكد ٩٠% من اجمالي عينة البحث انه لم تقم أي جهة أو أشخاص بمساعدة عمال البناء سواء كان من رجال الاعمال أو مؤسسات المجتمع المدني أو غرفة التجارة المصرية. حتى أصحاب شركات المقاولات لم يساعدوهم طوال فترة مد حظر التجوال حتى ولو بدفع نص أجر اليومية للعمال.

**جدول رقم ١١ يوضح امكانية الحصول على فرصة عمل اخرى**

| متغيرات | تكرارات | % |
|---|---|---|
| نعم وجدت عمل اخر | ٣٠ | %٦٠ |
| لم اوفق في فرصه الحصول على عمل | ١٤ | %٢٨ |
| لا استطيع العمل الا في مجال البناء | ٦ | %١٢ |
| مجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

بتحليل الجدول السابق يؤكد ٦٠% من اجمالي عينة البحث انهم حاولوا البحث عن فرص عمل اخرى بهدف الاستمرار في الحفاظ والحصول على الاجر اليومي. في مقابل ٢٨% من اجمالي عينة البحث لم يستطيعوا الحصول على فرص عمل ولم تتوافر الفرصة من الاساس . في مقابل ١٢% من عينة البحث اكدوا انهم لم يستطيعوا العمل ولم يسعوا للبحث عن فرصة اخرى لعدم معرفتهم الا في مجال البناء والخوف من الخوض في اي مجال عمل اخر

**جدول رقم (١٢) يوضح الحصول على منحة الدولة للعمالة الغير منتظمة**

| متغيرات | تكرارات | % |
|---|---|---|
| نعم قدمت وحصلت عليها | ٤٣ | %%٨٦ |
| لم اوفق في فرصه الحصول عليها | ٥ | %%١٠ |
| لا لم اقدم | ٢ | %٤ |
| مجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

اكد ٨٦% من اجمالي عينة البحث انهم قاموا بالتقديم على الموقع الالكتروني للوزارة القوى العاملة للحصول علة منحة العمالة اليومية في حين ان ١٠% من عينة البحث قدموا طلباتهم للحصول عليها ولكن لم ينطبق عليهم الشروط الازمة للحصول على المنحة. وعلى الرغم من تقدم جميع عينة البحث للحصول على المنحة المقدمة من وزارة القوى العاملة الا أن ٥٤% من اجمالي عينة البحث وجدوا ان قيمة المنحة المقدمة من الدولة ضعيفة جدا ولا تكفي لسد احتياجات الاسرة أثناء فترة الغلق. الا ان هذا الاجراء اثبت بنسبة ٣٨% انه تصرف مقبول من الحكومة المصرية تجاه المواطنين الذين تضرروا من أثار الجائحة .

**جدول (١٢) يوضح موقف غرفة التجارة المصرية لحل ازمة عمال البناء**

| متغيرات | تكرارات | % |
|---|---|---|
| نعم قاموا بتوفير مساعدات | – | |
| لم يكن لديهم اي دور | ٥٠ | ٥٦.٨ |
| لا اعلم عنها اي شيئ | ٣٨ | ٤٣.٢ |
| مجموع | ٨٨ | %١٠٠ |

يوضح تحليل الجدول السابق الدور الذي تقوم بع غرفة التجارة المصرية في حل ازمة عمال البناء واكد ١٠٠% من اجمالي عينة البحث أن الغرفة لم تقدم لهم اي مساعدات مادية او معنوية في التخفيف من حده الازمة لديهم . بالإضافة الى ان عينة البحث ليس لديها اي علم بوجود غرفة التجارة المصرية وان هناك شعبه للبناء والتعمير يمكن ان تساهم بتقديم الحلول مع اصحاب الشركات والمقاولين.

**جدول (١٢) يوضح الاساليب لتي استخدمها العمال لتجاوز الازمة**

| متغيرات | تكرارات | % |
|---|---|---|
| لجأت للدين من الاهل والاصدقاء | ٣٩ | %٤٠.٦ |
| قدمت على منحة العمالة | ٥٠ | %٥٢ |
| بيع بعض الممتلكات | ٤ | %٤.١ |
| لجأت لبيع مصوغات زوجتي | ٣ | %٣.١٢ |
| مجموع | ٩٦ | %١٠٠ |

بتحليل الجدول السابق يوضح الاساليب التي لجا اليها عمال البناء لتجاوز الازمة سواء كانت ازمة وقف العمل وعدم اصدار تراخيص للبنا وبالتالي تجاوز مرحلة البطالة المؤقتة. وجاءت اعلى نسبه فيمن لجأوا للتقديم لمنحة العمالة الغير منتظمة وكانت نسبتهم ٥٢% من اجمالي عينة البحث يليهم من لجأ لمساعدات الاهل والاصدقاء سواء بالتدين او السلف وكانت نسبتهم ٤٠% من اجمالي عينة البحث. واخيرا من قاموا ببيع بعض ممتلكاتهم سواء كان اجهزة منزلية او مصوغات خاصة باسرهم وكانت نسبتهم ٨% من اجمالي عينة

البحث. وتتفق تلك النتيجة مع دراسة منه ابراهيم التي اجريت في ٢٠٢٠ بعنوان تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد المصري حيث أشارت الدراسة أن في حالات الركود يلجأ المستهلكون لمدخراتهم أو يعتمدون على شبكات الحماية والامان والدعم العائلي لتخفيف نفقات وتقلبات الانتاج ويكون الاستهلاك أكثر تأثيراً مقارنه بالاستثمار،

**ج- تحليل دليل المقابلة الخاص بأعضاء غرفة التجارة المصرية بالإسكندرية:**

- شكلت غرفة التجارة المصرية بالإسكندرية لجنة لإدارة الازمات لحل كافة مشكلات المتعلقة بمنتسبي الغرفة والتي تبلغ عددها ١٨ شعبة .
- اكد أعضاء غرفة التجارة المصرية أن أكثر فئة تضررت هي فئة القطاع السياحي والمتمثلة في الفنادق والمقاهي السياحية.
- قرر أعضاء غرفة التجارة المصرية تطبيق "القرض الحسن" وتقرر تحصيل القرض من الاعضاء الراغبين في الحصول عليه من الغرفة على مدار عشرة أشهر، وكانت قيمة القرض ٢٥٠٠ جنيها وعلى الرغم من ضعف المبلغ الا أن هناك من يحتاجه لاستئناف عملة بالمنشأة والاستعداد للتشغيل وفقاً للإجراءات والضوابط المطلوبة، اتجهت الغرفة لإتاحة هذا القرض لأصحاب المقاهي والمنشآت السياحية وذلك لاستئناف نشاط فتح المقاهي.
- اكد رئيس الغرفة أن القطاع الاكثر تضررا هو قطاع المطاعم على الرغم من اتاحة خدمة التوصيل الا أن تلك الخدمة لا تمثل سوى ١٠% من حجم المبيعات .
- اكد م.ح. أن أصحاب المقاهي والمطاعم تحملوا الخسائر ودفع المرتبات والالتزامات المادية على مدار اشهر وكاد الوضع يزداد سواءً بسبب أن

هناك العديد من العمالة اليومية تم تسريحها نتيجة عدم قدرة أصحاب المنشآت السياحية من دفع مرتباتهم.

- أوضحت السيدة ر.ع. رئيس لجنة ادارة وتنمية الموارد البشرية بالغرفة أن العمالة اليومية والغير منتظمة هم الاكثر تضرراً في جميع القطاعات مؤكدة أن تقليل الرواتب أفضل بكثير من تسريح العمالة. نظراً لتحميل تلك الفئة بالعديد من الالتزامات في حياتها اليومية.
- أكد أ.ع. على ضرورة وجود دور مهم لرجال الاعمال وان يتمثل ذلك الدور في التبرعات المادية والتوعية للصالح العام. وان يكون لهم دور القدوة في مواجهة الشائعات وذلك من خلال الحملات الاعلانية ونشر الملصقات التي تهدف للوقاية والاستعداد لمواجهة الوباء وان تتمركز تلك الدعايات وحملات التوعية في مكاتب العمل العامة والخاصة والمحيطة بمقار الاعمال المختلفة.
- بتحليل بيانات دليل مقابله الساده اعضاء غرفة التجارة المصرية لم يتضح من اجاباتهم الاهتمام بشعبة البناء والتعمير ولم يسعوا لتقديم اي مقترحات او حلول لفئة العمالة الغير منتظمة او لأصحاب شركات المقاولات وعدم التعليق على قرارات الدولة بوقف تراخيص البناء ووقف العمل في هذا المجال. في حين ان تم التركيز اكثر على شعبة السياحة والتجارة.

**عاشراً: النتائج العامة للدراسة:**

١- أدى فيروس كورونا لتفاقم التفاوت الطبقي وعدم المساواة وزيادة نسبة الفقر وارتفاع معدل البطالة كما أظهر فيروس كورونا عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية الأساسية كمنظومة التأمين الصحي.

٢- بعد انحسار الأزمة، ينبغي تمكين العمالة غير المنتظمة من تكوين منظمات نقابية فاعلة تدافع عن حقوقهم وتتبنى مطالبهم. وفي قاموس

هيريتنج (الخضيري:٢٠١٥، ص٣) تعرف الازمة بأنها أوضاع غير مستقرة في مختلف شئون الحياة ، وتعرف بانها تغير فجائي إما ينتج عنه تحسن أو تدهور".

٣- أكدت الدراسة على عدم توفير أنظمة الضمانين الصحي والاجتماعي، التي لا يستفيد منها إلا العاملون في القطاع الاقتصادي الرسمي، دون أن تغطي القطاع الاقتصادي غير الرسمي مثل "تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض وإصابات العمل".

٤- اكدت الدراسة أن أزمة كورونا ادت لتغيرات عديدة في البعد الثقافي في المجتمع المصري والعالمي بشكل عام وقد ادت لتغيرات في ممارسة العادات والتقاليد والطقوس الدينية والروحية وليس تغيراً في الفنون والتراث الراسخ لذا وجب التوضيح. وقد يتوافق ذلك مع الازمة بانها نوع من التحدي(حجازي، ٢٠٠٣: ص٣٤) نظراً لما تفرضه من ضغوط حياتية اجتماعية ونفسية على الفرد" وهي تشير الى حدوث نوع من الخلل وعدم التوازن بين عناصر النظام الاجتماعي، وما يحتويه من علاقات انسانية وتوجيهات عامة وقيم ومعايير أخلاقية راسخة ومتأصلة في ثقافة المجتمع.

٥- وضحت الدراسة ان فيروس كورونا قيد العديد من الممارسات في العادات والعلاقات الاجتماعية وطقوس اداء الصلوات والفرائض خاصة في شهر رمضان المعظم على مدار عامين وكذا شعائر الحج والعمرة لدى المسلمين والنصارى واليهود، وأيضاً عادات الزواج والاحتفالات والشعائر الدينية والاجتماعية ودفن الموتى وصلوات الجنائز. فان اهم ما تم ملاحظته هو تأثير فيروس كورونا على غلق المساجد أثناء شهر رمضان وغياب الاجواء الاحتفالية .

٦- اصبحت وسائل الاتصال الحديثة هي النائب الاول عن الوفاء بالعلاقات الاجتماعية والواجبات الاجتماعية في تقديم التهاني او التعازي بل وصل الأمر إلي عدم إقامة الصلوات للصلاة على المتوفي المصاب بالكوفيد سواء في المساجد أو الكنائس.

٧-ظهور بعض الاحتجاجات والرفض من قبل بعض المواطنين في دفن الموتى كما كان يصل الأمر لرفض أهالي المتوفي باستلام جثث المتوفين ودفنهم ، على الرغم من أن ثقافة المسلمين " إكرام الميت دفنه" بل وصل الأمر – أحيانا – لدفن الميت المصاب بالقوة الامنية.

٨- كل ما سبق لا يطلق عليه سوى انقلاباً سوسيولوجيا للبعد الثقافي الموروث ومن ضمن التغير الاجتماعي في العادات أثناء كورونا هو التغير في مراسم الزواج والاحتفالات وقد سرع من تنفيذ تلك التغيرات الظروف الاقتصادية إلي جانب سيطرة الوباء.

٩- ان الممارسات الاجتماعية والثقافية أثناء فيروس كورونا حدث لها نوع من الانهيار بل أنه انهيار غير متوقع. وعلى مستوى السلوك الاجتماعي فقد غير وباء كورونا في العادات كأسلوب التحية بشكل حميمي وأصبح الافراد يحافظون على التباعد الاجتماعي الذي فرضه وباء كورونا.

١٠- فرض كورونا تغيراً جذرياً في مجال التعليم حيث تلاشى دور المؤسسات التعليمية وتضاءل دورها في انتظام حضور الطلاب والطالبات وأصبحت العملية التعليمة تدار عن بُعد من خلال منصات وقنوات اتصالية حديثة.

١١- يرجع تفسير جميع ما سبق لأميل دور كايم Emile Durkhiem صاحب وصف الظاهرة الاجتماعية حيث عرف الظاهرة بأنها "ضرب من السلوك يعم في المجتمع ويمارس على الفرد قهراً. اذ أن القهر صفة

تتميز بها الظاهرة الاجتماعية وكل محاولة للخروج عن القواعد هي مقاومة لقهر الظواهر الاجتماعية واذا نجح فرد في الخروج عن القواعد فان ذلك يتم في ضوء نظرية الصراع الاجتماعي مع الواقع .

- **توصيات الدراسة :**

١- ضرورة فتح مكاتب التأمينات لتلقي طلبات الحصول على تعويض البطالة من العمال الذين يفقدون وظائفهم على أن يتقرر الصرف للعامل المستحق على الفور، ويبدأ اعتبارًا من اليوم الثامن لتاريخ انتهاء الخدمة [وفقًا لأحكام المواد ٨٧، ٨٨، ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.

٢- ضرورة إجراء حصر للعمال الذين باتوا غير قادرين على العمل، وتطوير نظام لاقتضائهم معاشات شهرية من حصيلة الموارد المتراكمة في الصندوق، بغض النظر عن عدم اشتراكهم مسبقًا فيه.

٣- السعي في إتاحة فرص التدريب للارتقاء الحرفي والمهني للعمالة غير المنتظمة تنظمه وزارة القوى العاملة، ومؤسسات المجتمع المدني، والنقابات المهنية، والغرفة التجارية بشتى محافظات مصر .

٤- ضرورة توفير نظام الحماية الاجتماعية والصحية، التي لا يستفيد منها إلا العاملون في القطاع الاقتصادي الرسمي، دون أن تغطي القطاع الاقتصادي غير الرسمي مثل "تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض وإصابات العمل".

٥- ضرورة تطوير البنية التحتية الإلكترونية لوزارة القوى العاملة لتنفيذ وتفعيل القرارات التي تتخذها، وتخاطب بها قطاع عريضًا من العمالة غير المنتظمة لتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها.

٦- ضرورة تفعيل دور وزارة القوى العاملة في إعداد دورات تدريبية للعمال، كلٌ في مهنته، لتنمية مهاراتهم العملية والفنية، في ظل هذه

الدورات التدريبية لابد من وجود حافز تشجيعي لهم لكى يواظبوا عليها من ناحية ولكى يتعاملوا معها على أنها نقلة نوعية في حياتهم العملية

٧- ضرورة وضع تصور مستقبلي للتعامل مع المتغيرات التي ستحدث في سوق العمل؛ حيث التوسع في أنماط العمل الجديدة "العمل المرن" من المنزل، حيث يتطلب قواعد قانونية تحدد كيفية التعامل مع عدد ساعات العمل – إصابات العمل – تحديد المرض المهني.

٨- ضرورة اتخاذ الحكومة تدابير لتوسيع إعانات البطالة لتشمل العمال الذين يواجهون مشكلة فقدان الكسب بفعل البطالة الجزئية، خاصة في حالات الخفض المؤقت في ساعات العمل، أو وقف الكسب أو نقصه بسبب وقف مؤقت للعمل.

٩- إلزام أصحاب الشركات الذين يتخذون قرارًا بتخفيض العمالة لأسباب ذات طابع اقتصادي أو هيكلي أو ما يشابهما بتعويض العامل تعويضًا عادلًا، كما تنص عليه اتفاقية إنهاء الاستخدام،(رقم ١٦٦) لسنة ١٩٨٢.

- **<u>توصيات لتفعيل منظمات المجتمع المدني</u>:**

١١- ضرورة تقديم مساعدات لعمال القطاع غير الرسمي لتسجيل بياناتهم عبر الموقع الرسمي لوزارة القوى العاملة الذي أعلنت عنه لحصولهم على مبلغ الـ٥٠٠ جنيه التي أعلنت عنه الوزارة لإعانة المتضررين منهم.

١٢- العمل على متابعة الوضع الدولي وما يعلن عنه من تدابير وإجراءات احترازية لحماية العمال من تداعيات الأزمة اقتصاديًّا واجتماعيًّا لرصدها وتحليل أوضاع العمال المصريين في إطار معايير العمل الدوليَّة وقانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .

١٣- ضرورة تقديم الدعم القانوني للعمال المتضررين من قرارات رجال الأعمال بشركاتهم لتمكينهم من استرداد حقوقهم، كما نصت عليها قوانين علاقات العمل والاتفاقيات الدولية.

١٤- رصد لأعداد الإصابات ونسب الوفيات بين العمال بالأطقم الطبية كذلك رصد الاحتجاجات والانتهاكات التي تعرض لها العمال داخل العمل والإعلان عنها من خلال بيانات دورية.

١٥- رصد دور رجال الأعمال تجاه العمال داخل الشركات وما صدر عنهم من قرارات ضد العمال.

١٦- رصد لمواقف المستشفيات الخاصة ودور القطاع الصحي الخاص أثناء حل الأزمة.

١٧- إصدار دراسات وتقارير من منظمات وأفراد تتناول تحليل الأزمة وما ترتب عليها من آثار ساعدت على تسليط الضوء علي مدى تدهور أوضاع العمال الاقتصادية والاجتماعية لا سيما العمالة الغير منتظمة .

**مراجع البحث**

- **المراجع العربية:**


١- ابراهيم. منه الله محمود،(٢٠٢٠): تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والمصري، المعهد المصرفي المصري. القاهرة.

٢- الأسرج. حسين عبدالمطلب، (٢٠١٠): انعكاسات القطاع الغير رسمي على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط الدولي، القاهرة.

٣- أميطوش. موسى، سكاي. سامية، (٢٠٢٠): آثار جائحة كورونا على اساتذة واداري التكوين المهني: دراسة ميدانية، مجلة روافد للدراسات والابحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية، ع (٢)، الجزائر.

٤- بسـام. رمضان، (٢٠٢٠): مقال بالمصري اليوم الالكتروني، " الحكومة تعلن مواعيد غلق المحلات والمطاعم والورش الحرفية، ٢٠٢٠/١١/١٨.

٥- بيك. أورليش، ترجمة جورج كتورة، الهام الشعراني، (٢٠٠٩): مجتمع المخاطرة، المكتبة الشرقية، بيروت.

٦- بيك. أولريش، ترجمة علا عادل، هند ابراهيم، بسنت حسن،(٢٠١٣): مجتمع المخاطر العالمي بحثاً عن الامان المفقود، المركز القومي للترجمة. القاهرة.

٧- جاد الله. محمود، (٢٠١٠): دار اسامة للنشر والتوزيع، القاهرة.

٨- جيدنز. أنتوني، ترجمة محمد محي الدين،(٢٠٠٠): عالم منفلت كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة.

٩- حجازي. أحمد مجدي، (٢٠٠٣): أزمة القيم ، مجلة الديمقراطية، مطبعة الاهرام، العدد ٩، القاهرة

١٠- حمزاوي. عمرو، (٢٠٠٥): من الامن النسبي لمجتمع المخاطر: دراسة تحولات القيم العالمية أفكار أورليش بيك نموذجاً، مجلة النهضة، مصر.

١١- الجهار المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٩): تقرير عن عمالة القطاع الغير رسمي، القاهرة.

١٢- تقرير وزارة القوى العاملة. (٢٠٢٠): تأثير جائحة كورونا على العمالة الغير منتظمة. القاهرة.

١٣- تقرير غرفة التجارة المصرية بالإسكندرية،(٢٠٢٠): احصاءات شعبة البناء والتعمير.

١٤- الخضيري. صالح،(٢٠١٥): علم اجتماع الازمات، جامعة الملك سعود.

١٥- الدهشان. جمال علي خليل، (٢٠١٩): جائحة كورونا بين المحنه والمنحة، رابطة التربية الحديثة، موقع دار المنظومة.

١٦- رشاد. حسن، (٢٠١١): ادارة الازمات في قطاع السياحة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي السادس عشر لإدارة الازمات والكوارث، وحدة البحوث العلمية، جامعة عين شمس.

١٧-زايد. أحمد، آخرون، (٢٠١٣): التخطيط لآليات إدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية" اشكاليات السياسات الاجتماعية في ادارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليج، سلسلة الدراسات الاجتماعية، ع(٨٠)، البحرين.

١٨-ساراتشي. رودولفو،(٢٠١٥): ترجمة أسامة فاروق حسن، مراجعة مصطفى محمد فؤاد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

١٩-سعد. نسمة سيف الاسلام، (٢٠١٩): الأوبئة والأمراض في المجتمع المصري في النصف الاول من القرن العشرين، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.

٢٠- الصيرفي. محمد، (٢٠١١): ادارة الازمات، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية.

٢١-الطيب. فاطمة عبدالرحمن، (٢٠٢٠): الضغوط النفسية المترتبة على جائحة كوفيد-١٩ وعلاقتها بفاعلية الذات لدى طالبات الجامعة، كلية التربية جامعة كفر الشيخ.

٢٢-عبدالحميد. رجب، (٢٠٠٠): دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الازمات، مطبعة الايمان للطبع والنشر، القاهرة.

٢٣-عبدالعزيز. ليلى، عبدالعال. ابراهيم علي، (٢٠١٦): الامراض والاوبئة وآثارها على المجتمع المصري: (١٧٩٨-١٨١٣) ، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا.

٢٤-الفقيه. أحمد بن حسين، (٢٠٢٠): معلم الدراسات الاجتماعية والقضايا العالمية المعاصرة: فيروس كورونا المستجد (covid-19) نموذجاً، المجلة العلمية كلية التربية، جامعة أسيوط.

٢٥-فودة. أحمد، (٢٠٢٠): كم عدد من سجلوا بيانات العمالة الغير منتظمة؟ الوزير يجيب. مقال باليوم السابع ، ١٦-١٠-٢٠٢٠، القاهرة.

٢٦-كرزم. جورج، (٢٠٢٠): اضطراب الانظمة البيئية يفاقم انتشار الامراض الفيروسية الطفيلية، مجلة آفاق البيئة والتنمية، بيروت.

٢٧-محمد. أحمد حسن، (٢٠٢٠): منظمة الصحة العالمية ودورها في مكافحة فيروس كورونا المستجد covid-19 ، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد ٣٢، القاهرة.

٢٨-محي، أحمد اسماعيل، (١٩٨٨): الادارة التعليمية والمدرسية، دار الفكر العربي الحديث، القاهرة.

٢٩-ملكاوي. حنان عيسى، (٢٠٢٠): تداعيات جائحة كورونا المستجد على الامن الصحي العربي، جامعة اليرموك، الاردن.

٣٠-منظمة الصحة العالمية، (٢٠١٠): مراحل تطور الجائحة، who pandemic influenza phases، ٢٧/ابريل.

**المراجع الاجنبية:**

31- Barton, Laurence. (1993): crisis in organization managing, and communicating in the heat of chaos, southwestern, USA.

32- Brokmann, D.(2017): Global connectivity and the spread of infectious diseases. Nova Acta, Leopoldina, nf No. 419.

33- Bundy, Jonathan.(2017): crisis and crisis management integration, journal of management, Arizona state University.

34- Dewi, Talita. Rachmate, candra. (2020): The effectiveness of online on social studies subjects during covid-19 pandemic in class viii MTSN 2Malang. Under graduated thesis. universitas Islam Negeri maulana Malik Ibrahim.

35- Findlater, A. Bogoch. L.(2018): Human mobility and the global spread of infectious diseases: a focus on air travail. Trends in parasitology, 34(9).

36- Giddens, Anthony. (1987):social theory of modern societies, polity press, oxford.

37- http://www.(Who.int/ar/emergincies/diseasese/novel.coronavirous-2019-gclid=EalalQ-obch-mlgaieq-unubqivApzvch2xzw6EEAAYASAAEGKzNPD_BWE

منظمة الصحة العالمية – تحديثات عن فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩).

38- International Labor organization, ILO. (2020): Monitor 2nd edition, covid-19 & work updated and analysis, 7April.
39- Mulley, D. Shahin M. Dias, C.& Abdullah, M.(2020): Role of transport during outbreak of infectious diseases evidence from the past. Sustainability, 12(18) 7367.
40- Roderick, Danni .(2020): Will covid-19 remake the World?. Project syndicate, April/6.
41- Webster, Ninth.(1999): New dictionary, 2ed. Library due, Lebanon, Beirut.

**The social and economic conditions of irregular employment under the Corona pandemic**
**An applied study in Alexandria governorate**

**Abstract**

The main objective of the research seeks to reveal the social and economic conditions of the category of irregular workers as a result of the spread of the new Corona virus known as Covid 19. The research seeks to monitor the most important mechanisms followed by national institutions and civil society institutions in Egyptian society to achieve protection and social security for these groups. The study confirmed that the irregular employment category is one of the most affected groups as a result of the partial closure and the policy of social distancing that imposed itself on the whole world. The importance of theoretical research is to use the theory of the risk community as a result of the crisis that imposed itself in light of globalization versus the policy of closure and divergence. The study relied on the analytical descriptive approach to describe an existing situation faced by society, in particular the category of irregular workers represented in construction and reconstruction workers, coinciding with the decisions of the Egyptian state to stop building licenses. The researcher used the questionnaire tool to collect study data from 50 individuals collected by the snowball method. The researcher also applied an interview guide with members of the Alexandria Chamber of Commerce in the Construction and Reconstruction Division. The researcher tried to answer a main question: What are the economic and social conditions of the irregular labor categories as a result of the outbreak of the Corona virus? What are the mechanisms that the official institutions in Egypt have used to mitigate the risks of this epidemic? The study came out with a set of results, the most important of which is the negative impact of this group and its loss of economic income, the lack of a social and health protection umbrella for them. Such as those benefiting workers

in the formal economic sector, and the lack of social security to face old age, disability, illness and work injuries. The absence of a codified system to assist construction workers, whether from businessmen, civil society institutions, or the Egyptian Chamber of Commerce.